

التقرير
الإستراتيجي
العرب الفلسطينيون
داخل الخط الأخضر

سيناريوهات مستقبلية

التقرير الإستراتيجي العرب الفلسطينيون داخل الخط الأخضر سيناريوهات مستقبلية

أيلول 2016

طاقم العمل:

بشير بشير
أمل جمال
مرزوق الحلبي
راسم خميسي
رائف زريق
مرام مصاروة
عرين هوارى

المجموعة الاستشارية:

غادة أبو جابر- نجم، المحامي حسن جبارين، المهندس رامز جرايسي، شرف حسان، علاء حلجل، المحامي علي حيدر، بروفيسور نداء خوري، د. هالة خوري بشارات، بروفيسور مروان دويري، ظاهر زيداني، وليد طه، بكر عواودة، د. رامز عيد، بروفيسور أسعد غانم، د. هنيذة غانم، النائب مسعود غنايم، د. خالد فوراني، المحامي علاء محاجنة، فتحي مرشود، د. جوني منصور، هبة يزبك.

مركز مشروع التفكير الاستراتيجي: **مرزوق الحلبي**
منسقة المشروع من قبل مجموعة أوكسفورد: **رفقة أبو رميلة**

تصميم غرافي وطباعة: **ريم جرافيك ديزاين - حمدان علي**

أعد هذا التقرير ضمن مشروع التفكير الإستراتيجي بالتعاون مع مجموعة أوكسفورد للأبحاث وبدعم من وزارة الخارجية النرويجية. إعلام - المركز العربي للحرية الإعلامية والتنمية والبحوث يستضيف هذا المشروع منذ العام 2015 ويقدم له كل الخدمات والدعم اللازم لإنجاحه.

المحتويات

3	مدخل
11	التفكير الإستراتيجي
29	السيناريوهات المحتملة أمام العرب الفلستينيين داخل الخط الأخضر
51	الأهداف الممكنة للعرب الفلستينيين داخل الخط الأخضر
57	متطلبات تمهيدية للعمل الإستراتيجي
61	نقاط مفصلية أمام المرجعية الإستراتيجية

موجز تنفيذي

يسعى هذا التقرير للمساهمة في الجهود الرامية لتحسين ظروف العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل، عبر تفكير إستراتيجي ينطلق من وضعهم الحالي صوب تطلعاتهم المستقبلية، كشرط أساسي للعمل على تحقيق أهدافهم. فيتابع جهوده لتفكيك التعقيد القائم بنظام حياة السكان العرب ووضع سيناريوهات مستقبلية محتملة، مع تحديد التدابير المطلوبة لضمان تحقيق النتائج المواتية ودرء ما هو غير مرغوب منها. إن السياق الجيوسياسي المحيط بهذا المسعى والذي تميزه تغيرات جذرية حاصلة على مختلف الأصعدة والمستويات (عالمياً، إقليمياً، وطنياً، محلياً ومجتمعياً) يتطلب من العرب الفلسطينيين في إسرائيل تولي مسؤولية تحديد مسار مجتمعهم المستقبلي، وتحاشي الإنتكاس نحو نزعات رجعية تعرّض للخطر إمكانية تحقيق المستقبل الزاهر والنير. وعليه، فإنّ التقرير منبثق من هذه الدوافع المذكورة.

يشكّل رصيد القوة غير المتكافئ ما بين العرب الفلسطينيين في إسرائيل وسكانها اليهود، كنتيجة للهيمنة التاريخية والإضطهاد السياسي، ذلك السياق الذي يستوحي منه «فريق العمل» سيناريوهات المستقبل الأربعة المحتملة، وهي كالتالي: أولاً إدامة الوضع الراهن، بما يؤدي لمحاولة إسرائيل فرض المزيد من العزلة بين مواطنيها العرب الفلسطينيين وبين بقية الشعب الفلسطيني، إمّا من خلال تشجيع دمجهم واستيعابهم أو تصعيد الصراع والسقوط في هاوية معارضة الدولة؛ ثانياً إنهيار الحدود المستقرة نتيجة لانهيار وتدهور الدول المجاورة وصعود الإسلام المتطرف؛ ثالثاً قيام دولة فلسطينية مستقلة؛ رابعاً تشكيل دولة واحدة ثنائية القومية. هذه السيناريوهات، لا تؤسس لمسارات تاريخية مستقلة لكنها تتضمن عناصر متداخلة ومتراصة يكمل أحدها الآخر. وهي تشكّل الأساس من أجل وضع أهداف قصيرة متوسطة وطويلة الأمد، تعزز العناصر المرغوبة وتفضي لنتائج مواتية تحول دون حدوث التطورات غير المرغوبة.

يخلص التقرير لمناقشة الإحتياجات الأولية للعمل الإستراتيجي

الفعال وأهمية تشكيل «مرجعية إستراتيجية». ولضمان التنسيق والتعاون بين مكونات المجتمع الفلسطيني العربي في إسرائيل، الذي يعاني التنشيط والصراعات الداخلية، لا بد من ضمان إعتقاد الآليات الديمقراطية كشرط مسبق لبناء المجتمع. إذ فقط من خلال الإلتزام بمبادئ الديمقراطية وثقافة التعددية، يصبح بإمكان التحرك الإستراتيجي إدماج جميع القوى داخل المجتمع. من هنا تنبع الضرورة بوجود مرجعية إستراتيجية تشرف على الخطة الإستراتيجية ومراحل العمل، بغية تشكيل الإرادة الجمعية الرشيدة التي تكون أساساً للتحرك وضمان تماسكه .

على الرغم من أن الإستراتيجيات العينية التي ستُعمد، كالمشاركة السياسية أو المقاطعة، سيتمّ تحديدها من قبل المرجعية الإستراتيجية وفق تغيّر الظروف، لا بد من بعض الإعتبارات المعينة. ولكون جميع السيناريوهات المواتية تنطوي على التعايش مع المجتمع اليهودي، سياترب عن ذلك أن تكون الشراكة بمثابة مفتاح إستراتيجي لتحقيق النتائج المرجوة. وبالمثل، سيكون من الحتمي تحاشي اللجوء لما يقلل من التفوق الأخلاقي للقضية. من هنا، يُفترض إستخدام الوسائل غير العنيفة بالإضافة إلى فكّ الإرتباط مع الجهود الخارجية التي تستخدم العنف في مواجهتها لإسرائيل. إنها الضرورة المطلوبة لنجاح نهضة الفلسطينيين العرب في إسرائيل، بينما تُترك كلّ المسائل الأخرى للمرجعية الإستراتيجية.

مدخل

يُشكّل هذا التقرير مقارنة جادّة في تحليل أوضاع العرب الفلسطينيين داخل الخط الأخضر ضمن سياق المنظومة السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة المحليّة والإقليميّة، والسعي المدروس لرصد ما يُمكن أن يتطوّر من سيناريوهات تعكس تطوّراتهم نحو تغيير الواقع، أو أخرى يُضطرّون إلى مواجهتها أو اعتراضها في إطار ضمان مصالحهم وحمايتهم.

يرى فريق التفكير الإستراتيجي أنّ التقرير الذي وضعه فاتحةً لِمناقشات ومداولات منهجيّة منظّمة في مستوى القيادات والنخب، وفي مستوى الحقول الاجتماعيّة والأكاديميّة أيضًا، على أن يكون الهدف هو تبني المتفق والمختلف عليه وإمكانيّات العمل الجماعيّ المشترك لتحقيق الممكن. ومن هنا، فالتقرير تجربة مفتوحة على المجتمع وعلى الإضافات والمحاولات الحاصلة أو التي قد تحصل، وتنطلق من فرضيّة أنّ القيام بذلك ممكن في ضوء وجود الوعي بالحاجة إلى التفكير والعمل الإستراتيجي، وتوفّر القدرات والمعارف والمنهجيّات اللازمة.

انطلق فريق العمل في تجربته من سياق بيماته الأساسيّة:

أ. قلّة تجارب التفكير الإستراتيجي لدى العرب الفلسطينيين داخل الخط الأخضر، وهو ما يشكّل نقطة ضعف في حياتهم وفي تعاملهم مع التحدّيات الماثلة أمامهم. نقول هذا علمًا بتراكم تجارب واجتهادات جماعيّة وجهويّة في حياة العرب الفلسطينيين في إسرائيل ضمن أطر وأحزاب (مثل النقاشات التي سبقت مؤتمر الجماهير العربيّة المحظور في العام 1980)، وفردية (بحدّية أكاديميّة) ومؤسّساتيّة بمشاركة متخصصين عرب (معهد جفعات حبيبا أو معهد فلورسهايمر). وهناك تجربة إعداد وثائق التصرّح المستقبليّ (أربع وثائق صدرت عن مركز عدالة ومركز مدى الكرمل ومركز مساواة واللجنة القطريّة للرؤساء

**التقرير فاتحةً
لمناقشات
ومداولات
منهجيّة منظّمة
في مستوى
القيادات والنخب،
وفي مستوى
الحقول الاجتماعيّة
والأكاديميّة أيضًا،
على أن يكون
الهدف هو تبني
المتفق والمختلف
عليه وإمكانيّات
العمل الجماعيّ
المشترك لتحقيق
الممكن..**

. عن هذه الوثائق انظر لاحقًا). وهي تجارب يُتمنها فريق العمل عاليًا، وإن كان لها شرطها الزمني والسياسي وفرضياتها المحدودة. فغالبية ما أنجز من محاولات استشراف المستقبل انطلق من فرضية المستقبل المحكوم بحلّ الدولتين، أو تمحور في علاقة الدولة بمواطنيها العرب بمعزل عن حلّ الصراع. وتمحورت الوثائق الأربع حول السيناريو المرغوب والمأمول فقط، دوغما خوض في سيناريوهات أو تطوّرات تتعارض مع مصالح العرب الفلسطينيين ومشاريعهم السياسيّة. ومع هذا، فقد وضعنا هذه التجارب أمامنا للاستفادة منها في سعينا إلى وضع التقرير الإستراتيجي.

ب. رؤية فريق العمل إلى التقرير على أنه اجتهاد منهجي مغاير لما سبقه، لا يسدّ الباب أمام اجتهادات ومبادرات أخرى حاصلة أو قد تحصل، بل ترى في التقرير نصًّا مفتوحًا غير مغلق، يُطلق العنان لمبادرات ولا يشكّل خاتمة لها.

**رؤية فريق العمل
إلى التقرير على
أنه اجتهاد منهجي
مغاير لما سبقه،
لا يسدّ الباب
أمام اجتهادات
ومبادرات أخرى
حاصلة أو قد
تحصل..**

ج. جرت عملية التفكير الإستراتيجي وسط تحولات جذرية في خمسة مستويات محليّة وإقليمية ودوليّة وهي:

المستوى الأوّل . المناخ الدولي: المحافل الدوليّة مستنزفة على جهات عدّة إضافة إلى جبهة الشرق الأوسط. فهناك سيرورات العوالة الاقتصادية والتكنولوجيّة والسياسيّة وما تنطوي عليه من مشاريع هيمنة واتّساع نشاط الحركات العدميّة التكفيرية في أفريقيا والشرق الأوسط وانعكاس ذلك في عمليّات إرهابية على المستوى الدوليّ، والتوتر الشديد في الخليج العربيّ ومناطق الجوار، وهناك الركود الاقتصاديّ، ولا سيّما في بعض دول الاتّحاد الأوروبيّ وأثر التراجع الاقتصاديّ في الغرب (أزمات 2008، و 2012)، وفي الصين مؤخرًا. يضاف إلى هذا انشغال الدول العظمى -وعلى رأسها الولايات المتّحدة- بمصالحها وترتيب اصطفاها من جديد في ضوء متغيّرات مهمّة على كلّ المستويات. كذلك إنّ الولايات المتّحدة تبدو أقلّ استعدادًا للتدخّل الحازم في الصراع الإسرائيليّ- الفلسطينيّ وإرغام إسرائيل على الانصياع للشرعيّة الدوليّة. وهو ما تعبّر عنه السياسات الأمريكيّة في المنطقة في السنوات الأخيرة. مع هذا، برز خيار مقاطعة إسرائيل في مستويات عديدة،

ولا سيّما من أوساط شعبية ومستويات مختلفة. فقد وسّمت بعض دول الاتحاد الأوروبي السلع الوافدة إليها من المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المحتلة. وبالمقابل، عمدت مؤسسات المجتمع المدني في العديد من الدول الأوروبية إلى إعلان مقاطعتها لإسرائيل اقتصادياً أو ثقافياً أو أكاديمياً. ونشطت لجنة المقاطعة الفلسطينية في المحافل الدولية لتشجيع المقاطعة لإسرائيل محققة نجاحات ملموسة أقلقت القيادات الإسرائيلية. تلك حالة من نقد للسياسات الإسرائيلية القمعية تحوّلت إلى مقاطعات مرشحة للتوسع كلما توسّعت سياسات إسرائيل وعدوانيتها.

المستوى الثاني . الإقليم والمحيط العربي والإسلامي :

يشهد هذا الحيز الممتد من شمال أفريقيا إلى الخليج العربي ثورات بدأت العام 2011 ولما تنته. بالرغم من الآمال المعلقة عليها، تحوّلت بعض منها إلى احترابات على السلطة أو حروب أهلية دامية (كالهن وسورية وليبيا، مثلاً)، وفي ظهور إسلام سياسي أصولي في بعض الدول، أو حتى عديمي تمثّل يـ "داعش" في دول أخرى. وتطوّرت في بعضها الآخر إلى تحولات ديمقراطية لا تزال جارية (كتونس). وهي حالة استثمرتها المحاور الدولية والإقليمية لتحقيق مصالحها وتنفيذ مشاريعها الاستحواذية من خلال تدخّل مباشر أو غير مباشر في الدولة التي أدركتها التحولات. وهو ما زاد الأمور تعقيداً، ولا سيّما في سورية واليمن وأدام الاقتتال وصعّده. والمقصود هنا أنه عالم عربي يعاني من صراعات داخلية تهدد منظومة الدولة في بعض الأحيان، ويبتّ مشهد اقتتال يومي داخلي وانهيارات متتالية في أحيان أخرى -وهو ما يشكّل مبعث قلق واهتمام بالنسبة للعرب الفلسطينيين في إسرائيل.

المستوى الثالث . أفول نجم المسألة الفلسطينية: برز

انسداد أفق تسوية القضية الفلسطينية ومشروعها السياسي القائم على حلّ الدولتين وإستراتيجية التفاوض، وهو ما مهد لانقسام بين حماس المسيطرة على قطاع غزة والسلطة الوطنية بقيادة فتح، المُشرفة على الضفة الغربية دون سيادة فعلية. وهي حالة مرشحة للتعمّق على ضوء القطيعة بين حركة حماس والسلطة الوطنية والتوتر الميداني الدائم بينهما.

وقد أخفقت حتّى الآن محاولات المصالحة وتشكيل حكومة وحدة وطنية وتهدئة التوتّرات الداخليّة. وهو ما استثمرته إسرائيل على نحوٍ بالغٍ في التهرب من مسؤولياتها وتبرير استمرار عدوانها. كذلك ساهمت التحولات الإقليميّة في دول الجوار العربيّ، وتلك التي في المناخ الدوليّ، في إضعاف الملفّ الفلسطينيّ وخفض تدرجه في جدول "أعمال العالم" والمنطقة لصالح قضايا الأقاليم العربيّة، ولا سيّما تفكك بعض الدول والمجتمعات والإرهاب الدوليّ والصراع السعوديّ - الإيرانيّ (المعلن منه، والمستتر).

المستوى الرابع . إسرائيل كدولة ومجتمع: هنا، لاحظنا نحوًا واضحًا للسياسة الإسرائيليّة إلى اليمين، وتحوّل خطاب الكراهية والعنصريّة إلى الخطاب الأساسيّ المهيم في مركز العمليّة السياسيّة والتشريعيّة، ورفضًا متعاطفًا لاستحقاقات التسوية مع الشعب الفلسطينيّ ولو في حدودها الأدنى، وانقراض الشقّ اليهوديّ المتطرّف في فلسفة نظام الحكم والقانون في إسرائيل على الشقّ الديمقراطيّ الليبراليّ على محدوديته بالنسبة للعرب الفلسطينيّين في الدولة والذهاب بالدولة إلى إثنوقراطيّة ذات نزعة دينيّة وأصوليّة. وقد تجسّد ذلك في تشريعات وتعديلات قانونيّة تكرّس الدولة ومؤسّساتها ومواردها في خدمة اليمين وتطلّعاته. بل شهدنا انحسارًا في "مساحة الدولة" من خلال حملات سياسيّة وإعلاميّة وجماهيريّة مبرمجة ضدّ الأجهزة الكابحة للسلطة التنفيذية، مثل المحكمة العليا في إسرائيل ومنظّمات المجتمع المدنيّ، ولا سيّما تلك التي تُعنى بحقوق الإنسان ومراكز أكاديميّة ناقدة ومعارضة وشخصيّات اجتماعيّة معارضة. هذا إلى جانب الشرعيّة المتعاطمة لخطاب الكراهية والعنصريّة المناهض للفلسطينيّين مواطني إسرائيل ولقيّ الديمقراطية، ومثلها لكلّ الأوساط الهيئيّة التي تلجأ إلى هذا الخطاب وتعتده.

المستوى الخامس . المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل: رأينا ولادة اصطفاٍ سياسيّ جديد بين العرب الفلسطينيّين في إسرائيل تجسّد في "القائمة المشتركة" التي تشكّل تطوّرًا تنظيميًّا واعدًا يفتح العمل السياسيّ المحليّ على إمكانيّات جديدة. نقول هذا علمًا بأنّ تشكيل القائمة جاء

بضغط تعديل قانون انتخابات الكنيست ورفع نسبة الحسم من 2% إلى 3.25%، وبضغط من أوساط واسعة نسبياً داخل المجتمع العربي الفلسطيني نفسه، ولا سيما جهات شبابية وأكاديمية. يُضاف إلى هذا ضغط نُخب يهودية اعتقدت أنّ الأمر سيساعد (هذه النُخب) في استعادة الحكم أو تشكيل كتلة مانعة أمام حكومة يمينية. جرى تشكيل القائمة وفي الخلفية عوامل انقسام وعزوف عن المشاركة في الانتخابات القطرية بين العرب الفلسطينيين. هذا فيما طرأت خلال هذه الفترة تحولات نوعية في بنية المجتمع الفلسطيني في إسرائيل واقتصاده ومستوى ثقافة أبنائه وبناته، واتّسع استخدام ثورة الاتصالات والميديا الاجتماعية والتكنولوجيا على منجزاتها. كذلك شهد مجتعا، أيضاً، اتّساعاً في نمو طبقة اجتماعية وسطى وبرز الفئات المقتدرة كقوة اجتماعية ذات تأثير ملحوظ في الحكم المحلي تنزع نحو "واقعية سياسية" وتجاوز حدود الهوية وسياساتها نحو سياسات عملية تحقق للجماعة تحسّناً في مواقعها وشروط حياتها. هذا فيما تتفاقم على جبهة أخرى المشاكل الاجتماعية، بما في ذلك العنف على أشكاله، الناجمة من زيادة التنافس والتناحر على الموارد المادية والرمزية في مجتمع مهمّش، موارده قليلة أصلاً تحدّ من زيادتها سياسات الإقصاء والتمييز المأسّس والمنهجي. يضاف إلى هذا حضور القهر كفاعل يُحدث خللاً في التوازن الوجودي لدى الجماعات والأفراد يؤدي في نهاية المطاف إلى تصعيد في وتيرة استعمال العنف.

فضلاً عن ذلك، شهد المجتمع العربي الفلسطيني شحناً غير مسبوق في العلاقات الداخلية بسبب نزوع بعض أوساط الإسلام السياسي إلى الهيمنة على الحيز العام وممارسة الإكراه وعمليات قمع الإبداع الفني والأدبي بمنع عروض مسرحية أو غنائية و/أو التهديد بالاعتداء و/أو التشهير والعنف اللفظي. وقد اشتدّ التوتر في ضوء محاولة أوساط سلفية لا تزال هامشية استيراد الموديل التكفيرى العدمي لجهة قمع الحريات وفرض ما يعتبرونه الشريعة وأحكامها. وسط هذه المشهدية، ومن أجل الحدّ من نشاط الحركة الإسلامية في المسجد الأقصى، جاء قرار الحكومة (2015) حظر الحركة الإسلامية بجناتها الشمالي، وحظر كل الجمعيات والأطر التابعة لها العاملة في الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية والصدقة، وهو ما

أخذ الفريق بتجارب وأفكار الحركات والأطر والقوى الفاعلة التي قادت حراك المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل. ومن هنا، فإن نقاشات الفريق تأتي ضمن سياق هذه سماته، تكمله وتتجاوزه بوعي إلى ما بعده

يشكّل مسأً خطيرًا بحريّة التعبير والتنظّم، ويشكّل بابًا لحظر حركات سياسيّة ومنظّمات عربيّة فلسطينيّة أخرى. أخذ فريق العمل بهذه المتغيّرات في سيرورة إعداد تقريره لجهة كونها تحمل تحديات جديدة إلى العرب الفلسطينيين وتُعيق تجربة الحداثة في أوساطهم، أو لجهة كونها مُرصًا تُتيح إعادة النظر ومراجعة بعض فرضيّات تشكيل الوعي والخطاب والممارسة في نواحي الحياة المختلفة. كما أخذ الفريق بتجارب وأفكار الحركات والأطر والقوى الفاعلة التي قادت حراك المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل. ومن هنا، فإنّ نقاشات الفريق تأتي ضمن سياقٍ هذه سمائّه، تكملّه وتتجاوزه بوعي إلى ما بعده.

يُقرّ فريق العمل بأهميّة ما حقّقه تجربة تطوير التصرّوات المستقبلية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل (-2006) من فُتح آفاق جديدة ومحاولة إحداث اختراق في واقع مأزوم على عدّة مستويات

يُقرّ فريق العمل بأهميّة ما حقّقه تجربة تطوير التصرّوات المستقبلية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل (2006-2007) من فُتح آفاق جديدة ومحاولة إحداث اختراق في واقع مأزوم على عدّة مستويات، ولا سيّما في مساحة العلاقة بالدولة اليهوديّة والأكثرية فيها. وكان بين هذه التصرّوات المستقبلية أكثر من قاسم مشترك واحد، نحو: أوّلاً - كونها أتت بقراءات أعقبت إعادة احتلال مدن الضفّة الغربيّة والاستعمال المُفرط للقوّة ضدّ الفلسطينيين في الأراضي المحتلّة عام 1967، والقمع السلطويّ للعرب الفلسطينيين في تشرين الأوّل عام 2000، وتعاملت مع آثاره ودلالاته؛ ثانيًا - في كونها رؤيويّة تحاول رسم المستقبل المنشود مع التأكيد على نواحٍ مختلفة، على الناحية الدستوريّة والقانونيّة، أو على الناحية الثقافيّة الهويّاتيّة التاريخيّة، أو على مسألة تقاسم السلطة والموارد والحيز العامّ. ومع هذا، نسجّل في هذا الصدد أربع ملاحظات:


1. اكتفت تلك التصرّوات المستقبلية بالتأشير على ما هو مرغوب ومرتجى. 2. اكتفت برسم خطّ النهاية المنشودة دون التوقّف عند أساليب التطبيق وإستراتيجيّاته. 3. جرى تطوير الوثائق في شرط سياسيّ محدّد رجّحت فيه كفة خيار الدولتين الذي تراجَعَ لاحقًا، ومن هنا استنادها إلى هذا الخيار في تطوير مقترحاتها. 4. اكتفت تجربة إعداد الوثائق وأصحابها بنشر ما أنجز دون العمل على ترسيخه أو تطويره مقابل قيادات المجتمع وأصحاب القرار فيه، للاستفادة منها واعتمادها كموجّهة للعمل السياسيّ الاجتماعيّ.

ومع هذا، نقرّ بأهميّة الوثائق والخطاب الذي أنتجته لأنّها:
 * عبّرت لأوّل مرّة، وعلى نحو مدروس، وبعد سيّورة من النقاشات والمداولات المستفيضة والمعقّقة، عن تطوّعات العرب الفلسطينيين في إسرائيل كأقلّيّة وطن قوميّة من المفروض أن تتمتّع بحقوق مدنيّة وقوميّة.
 * تشكّل هذه التصرّوات، في مستوى آخر منها، فعلاً قامت به النُخب العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل بدوافع ذاتيّة وبقوّة تراكم المهارات والخبرات واتّساع الفئات المتطلّعة إلى إحداث اختراق في الواقع بعد أكتوبر العام 2000.
 * تُشكّل تجسيداً خطابياً ونصّياً مكتوباً لسنوات من التجديد والإضافة التي أتت بها مؤسّسات المجتمع المدنيّ وناشطوها إلى الخطاب المتداول. ويظهر ذلك في لغة الوثائق والتصرّوات وفي تنظيراتها.

كذلك اعتمد فريق العمل على التراكم النوعي في تجربة الأحزاب والحركات السياسيّة، ممارسةً وتنظيراً، في محاولتها قيادة المجتمع وطرح رؤى وبرامج لمواجهة التحدّيات أمامه في كلّ مستويات حياته. ونخصّ بالذكر تلك الاجتهادات التي سعت إلى عقد مؤتمر الجماهير العربيّة الأوّل بعد يوم الأرض الأوّل وما رافقه من إنتاج أفكار وطروحات نظريّة ومحاولات استشراف الآتي، وتلك التنظيرات بخصوص دولة كلّ مواطنيها أو مشروع "المجتمع العصاميّ".

يسعى التقرير للإحاطة بآثار وإسقاطات ما استجدّ من أحداث إقليميّة ومحليّة على العرب الفلسطينيين في إسرائيل، من توجّل التوجّهات اليمينيّة والقوميّة اليهوديّة في نظام الدولة وأسسها وسياساتها وتشريعاتها، ومن تكريس الانقسام بين المواقع الفلسطينيّة، ومما اعتُبر انتفاضات الشعوب العربيّة التي أفضت إلى تحوّلات عميقة في المجتمعات والدول العربيّة المحيطة بنا لجهة إنهاك بعضها بحروب أهليّة والتفكك - كما في سورية وليبيا واليمن -، وغياب الاستقرار - كما هو الحال في مصر وليبيا وتونس والبحرين.

اعتمد فريق العمل على التراكم النوعي في تجربة الأحزاب والحركات السياسيّة، ممارسةً وتنظيراً، في محاولتها قيادة المجتمع وطرح رؤى وبرامج لمواجهة التحدّيات أمامه في كلّ مستويات حياته



التفكير
الإستراتيجيّ -
تعريف

التفكير الإستراتيجي في جوهره هو ذلك المجهود الذهني الشامل والمنهج الهادف إلى استشراف المستقبل. هو شكل من المقاربات الاستقصائية، يقوم على أسس وقواعد وأصول البحث العلمي، يوظف المنهجية البحثية المناسبة القائمة على دقة التوقعات ومصداقية التنبؤات لاستشراف المستقبل والمشاركة الفاعلة في تخطيطه والتأثير عليه وتمثّل أحداثه المحتملة. وهو ينطلق من المعطيات والمؤثرات والتأمّل والتحليل الكمي والنوعي والاستنتاج القياسي وتمثّل التداعيات، وعلى تحليل المنظومات الاجتماعية السياسية الفكرية الاقتصادية لرسم السيناريوهات المحتملة. وقد تكون السيناريوهات طارئة مفروضة غير مستحبة بالنسبة للجماعة المفكرة، أو سيناريوهات مرغوبة يجري تخطيطها وتنفيذها.

التفكير الإستراتيجي هو آلية عمل تلجأ إليها الجهة المفكرة بواسطتها إلى تفكيك حالتها وشرطها السياسي الاجتماعي الثقافي، ومناقشة السيناريوهات واستعراض أهداف كل سيناريو والتفكير في الطرق الموصلة إليها. يجري ذلك من خلال إعادة قراءة الواقع في حركته واستقراء موقع ومآلات موضوع التفكير الإستراتيجي. وتقصد القراءة استعراض المعوقات والميسرات، ونقاط الضعف والقوة، والقدرات والمحدوديات في كل سيناريو ممكن، والتقاطعات بين السيناريوهات وتحديد البدائل.

التفكير الإستراتيجي هو مجهود ذهني موثّق من أجل اختراق حُجُب الآتي غير المعروف، وبسط سلطان العقل والمعرفة عليه، ووضع خرائط للمحمّل، تحسّباً للطوارئ، وتفاديًا للمفاجآت، وسعيًا إلى مواجهة الأحداث ومقاربتها لجهة تحقيق الغايات والمقاصد والأهداف منها أو مواجهتها لجهة درء مخاطرها أو صدّها واعتراضها. وفي كلّ الحالات، تكون مصلحة الجماعة

**التفكير
الإستراتيجي
في جوهره هو
ذلك المجهود
الذهني الشامل
والمنهج الهادف
إلى استشراف
المستقبل. هو
شكل من المقاربات
الاستقصائية،
يقوم على أسس
وقواعد وأصول
البحث العلمي**

المفكرة وأهدافها هي معيار القياس وبوصلة التفكير. فالقصد من التفكير الإستراتيجي هو تحقيق نوع من الاقتدار للجهة المفكرة مهما يكن حقل نشاطها، في السياسة أو الاجتماع أو الاقتصاد أو غيرها، لترشيد خطاها في بيئتها والاقتراب من تحقيق أهدافها المتفاوتة المدى.

التفكير الإستراتيجي، إذًا، ليس اشتغالًا بتخمينات أو تقديرات عامة، بل هو أحد العلوم الإنسانية المتطورة، تعتمد المجتمعات المتقدمة على نحو ممنهج لاستشراف الآتي من الأحداث وتخيُّل المناحي التي يُحتمل أن تنحوها الأمور، وذلك ابتغاء الاستعداد لها وتأمين أقصى الاستفادة منها. وفي الوقت نفسه، لا يعدُّ التفكير الإستراتيجي بضمانات مُطلقة أو نهائية، لا في رسم مستقبل مأمول ولا في درء سيناريو مرفوض؛ وذلك أنه فعل نسبي يعي حدوده ومُمكناته.

التفكير الإستراتيجي بالنسبة للعرب الفلسطينيين في إسرائيل . تحقيق الاقتدار

يشكّل التفكير الإستراتيجي تجربة جديدة في حياة العرب الفلسطينيين في إسرائيل، تسعى إلى تحليل المنظومة التي يعيشون فيها واستقراء خيارات ممكنة لتغيير الواقع من خلال دراسة المعوقات والفرص والإستراتيجيات التي يفضّل استخدامها، وتحديد القريب والمتوسط والبعيد من الأهداف.

يتداول التفكير الإستراتيجي في سياقنا هذا أسئلة، نحو: إلى أين يسير العرب الفلسطينيون في إسرائيل من الموضع الذي يكتفون فيه الآن؟ ما هي السيناريوهات المرغوب فيها والفرص التي تفتتحها أمامهم، وما هي تلك التي تشكّل خطرًا عليهم وينبغي درؤها واعتراضها؟ كيف يُمكن إحداث تغيير في الواقع لجهة السيناريوهات المرغوبة أو أحدها، وما هي الإستراتيجيات اللازمة لذلك؟ ما هو الخطاب الذي يُتيح تأثيرًا معقولًا على سير الأمور وعلى مقاربة معالم المستقبل المنشود؟ كيف يتأثرون من تطورات سياسية في إسرائيل والمنطقة، وما هو دورهم ضمن هذه المنظومة المعقدة والمتداخلة بين المحلي من الشروط والإقليمي منها؟

يشكّل التفكير
الإستراتيجي
تجربة جديدة
في حياة العرب
الفلسطينيين في
إسرائيل، تسعى
إلى تحليل المنظومة
التي يعيشون
فيها واستقراء
خيارات ممكنة
لتغيير الواقع
من خلال دراسة
المعوقات والفرص
والإستراتيجيات
التي يفضّل
استخدامها

منهجية التفكير الإستراتيجي في هذا التقرير

واضعو التقرير هم مجموعة من الناشطات والناشطين والأكاديميات والأكاديميين العرب الفلسطينيين في إسرائيل أتوا من حقول وانتماءات ومذاهب فكرية مختلفة. أقدموا على عملهم هذا واثقين بقدرتهم وقدرة الكفاءات المتوقرة في المجتمع على القيام بعملية تفكير إستراتيجي وقراءة الواقع قراءة موضوعية لا غائية، علمية لا أيديولوجية، على نحو يتجاوز الراهن إلى الماضي وإلى المستقبل، أيضاً. اتفقوا بإرادتهم أن يخوضوا بصورة جماعية عملية تفكير إستراتيجي لقراءة حال المجتمع الذي ينتون إليه ويريدون له تحقيق الاقترار، ولاستشراف تلك الخيارات والسيناريوهات الماثلة أمامهم كجماعة قومية ضمن صراع تاريخي بين المجتمع اليهودي الصهيوني في الدولة التي يعيشون فيها كمواطنين، وشعبهم العربي الفلسطيني ودول الجوار العربية، وضمن مواجهة يومية بينهم وبين سياسات الدولة وصانعيها.

سبقت إعداد التقرير سلسلة من المشاورات التمهيدية مع قيادات مجتمعية وسياسية ومدنية ومع أوساط أكاديمية بحثية متخصصة لتحديد صيغة العمل وتنظيمه. وقد قُصد بها اختبار الحاجة إلى تجربة التفكير الإستراتيجي، ارتباطاً بما حصل من انتكاس العملية التفاوضية بين الإسرائيليين والفلسطينيين وعودة إسرائيل الرسمية إلى استعمال الحرب والعنف لإدارة صراعها مع الفلسطينيين، الأمر الذي واجهه الفلسطينيون من مرة إلى أخرى بانتفاضات شعبية مناهضة. وهو ما أدى إلى طرح تساؤلات حول مغزى ومدى واقعية خيار المواطنة في إسرائيل بالنسبة للأقلية العربية الفلسطينية بسبب من التحوّلات داخل إسرائيل وفي ساحة الصراع.

وفي مرحلة من سيرورة العمل على التقرير، جرت جولة أخرى من المشاورات طالت نحو خمسة وعشرين قيادياً وقيادية في مجتمعا العربي من مختلف الأطر السياسية والمدنية والثقافية والحكم المحلي بغية ترشيد العمل على التقرير وتصويبه.

انقسم العمل على هذا التقرير إلى ثلاث مراحل، في الأولى - جرت المناقشات ضمن هيئة عامة كبيرة من المشاركات والمشاركين

**واضعو التقرير
هم مجموعة
من الناشطات
والناشطين
والأكاديميات
والأكاديميين العرب
الفلسطينيين في
إسرائيل أتوا من
حقول وانتماءات
ومذاهب فكرية
مختلفة**

التقوا عدّة مرّات في البلاد والخارج، وشكّلت تلخيصاتهم وإسهاماتهم أساسًا لمتابعة العمل. في الثانية - سار العمل ضمن مجموعة أصغر شُيِّت مجموعة صياغة التقرير أخذت على عاتقها تحويل مناقشات الهيئة العامّة إلى تقرير إستراتيجي. في الثالثة - عاد التقرير ليُطرح على مجموعة موسّعة من الناشطين والناشطات، وعلى عدد من القيادات والقياديين السياسيين من مختلف التوجّهات، تمهيدًا لوضعه تحت تصرف المجتمع وللتداول العامّ.

استندت الإجابة عن الأسئلة الإستراتيجية التي ذُكرت آنفًا ضمن عمليّة التفكير الإستراتيجي إلى مناهج علميّة من حقول شتى، كالعلوم الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والقانون، وإلى ما تراكم من معارف وخبرات وتجارب واجتهادات لدى المشاركين في فريق العمل بهيئتيّه الواسعة والمصّرة، ولدى العرب الفلسطينيين هنا وقياداتهم، وضمن الأبحاث العلميّة المتوفرة. ثمّ جرى تحليلها بتبصّر وعقلانيّة وتجرّد لتشخيص الوضع وتعقيدهاته وتحديد آفاق السير نحو المستقبل اقتراحًا من أهداف موضوعة مسبقًا، أو اعتراضًا لحالات نتمثّلها يُمكن أن تستجدّ من الوضع الراهن.

**تمكين مجتمعا
وتحقيق نوع من
الاقتدار والانتقال
من ردّ الفعل إلى
الفعل والمبادرة،
لاستعادة زمام
أمره ومصيره
بالحدّ الممكن،
والتحوّل إلى جماعة
لها صوت وإرادة
وتطلّعات واضحة**

غاية التفكير الإستراتيجي، كما خضنا فيه هنا، هي تمكين مجتمعا وتحقيق نوع من الاقتدار والانتقال من ردّ الفعل إلى الفعل والمبادرة، لاستعادة زمام أمره ومصيره بالحدّ الممكن، والتحوّل إلى جماعة لها صوت وإرادة وتطلّعات واضحة تشارك على قدم المساواة مع الجماعات الأخرى في تسوية الصراع التاريخي في فلسطين التاريخيّة، وتحسين شروط الحياة وفرص العيش الحرّ الكريم، ورسم صورة المستقبل المأمول أو دَرء مخاطر قد تنجم عن تطوّرات غير مأمولة. ويطمح التقرير إلى الإسهام في ذلك من خلال فعلين مكملين: الأوّل - تفكيك المنظومة المعقّدة التي نعيش وسطها على مركباتها السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة بكلّ دوائرها ومستوياتها. الثاني - طرح مروحة من السيناريوهات المحتملة -المستحبة وغير المستحبة- للتفكير في كيفية دفع المنشود منها أو اعتراض غير المرغوب منها. وهما فعلاّن يستدعيان قراءةً شاملةً للوضع وتحديد أهداف وإستراتيجيات وقراءةً خارطة الأصدقاء والحلفاء

والأعداء والخصوم، ومواطن القوة والضعف في المنظومة - كما هو حاصل لاحقًا.

بناءً عليه، إن التفكير الإستراتيجي كما جربناه في فريق العمل واطرح هذا التقرير، وكما نريده، هو تمهيد بل شرط ضروري يسبق فعل التخطيط الإستراتيجي والتنفيذ الذي يصنع الأحداث ويضع برامج ويطور إستراتيجيات عمل تقربنا من الأهداف المحددة تكون بوابة الدخول إلى مشاركة فاعلة في رسم معالم المستقبل المرتجى ومقاربة معالمة بما ينفذ ويغني ويطور؛ أو قد تكون الإستراتيجيات أدوات لاعتراض سيناريوهات طارئة أو تلك غير المرغوبة والحد من أضرارها علينا. ولا بد، في هذا السياق، من الإشارة إلى أهمية توجيه الأنظار إلى مسؤوليات القيادات السياسية والاجتماعية بشأن التمعن في هذا التقرير الإستراتيجي وأخذة على محمل الجد واستعماله، لا في سبيل تحقيق ما هو مراد فيه والتصدي لما هو غير مرغوب فيه فحسب، وإنما كذلك في سبيل تحويل هذه التجربة المميّزة إلى نهج يمكن الاستفادة منه في مواجهة تحديات المجتمع الفلسطيني في الواقع المأزوم الذي تعيشه المنطقة العربية بأكملها.

يحدونا أمل أن يكون هذا التقرير فاتحة طيبة لمرحلة جديدة من النقاش والتفكير الإستراتيجيين الجماعيين في كل المستويات، تُفضي في نهاية الأمر إلى نهضة شاملة مستأنفة في كل مستويات حياتنا.

نودّ الإشارة إلى أنّ تمويل هذه التجربة جاء أساساً من الحكومة النرويجية، وبمساعدة مهنية فنيّة من مجموعة أوكسفورد للأبحاث. أمّا إدارة المشروع ووجهته ومضامينه، فقد تحدّدت بأيدي إدارة محلّية دأبت على الاستفادة من التجربة ووضع منتجها النهائيّ تحت تصرّف المجتمع.

تفكيكات لمنظومة معقّدة

- نحن، العرب الفلسطينيين في إسرائيل، أقلية قومية صاحبة وطن، وجزء من الشعب العربي الفلسطيني والحضارة والثقافة العربية والإسلامية، على ما يعنيه ذلك من رواية تاريخية في صلبها المواجهة مع الحركة الصهيونية التي

أحدثت النكبة واستحوذت على فلسطين التاريخية كوطن للفلسطينيين وبقاء الصراع مفتوحًا مع دولة إسرائيل إلى يومنا هذا.

يتأرجح تعامل
إسرائيل الرسمية
والمجتمع اليهودي
مع العرب
الفلسطينيين
في إسرائيل بين
اعتبارهم مواطنين
فيها يُشكّلون
أقلية أو مجموعة
أقلية، واعتبارهم
جزءًا من الحيز
العربي ومن
الشعب العربي
الفلسطيني الذي
ترتبط معه الدولة
بعلاقة صراع
تاريخي ويومي

- للعرب الفلسطينيين في إسرائيل امتدادهم السياسي والثقافي والحضاري في الحيز العربي والإسلامي المحيط بإسرائيل، وهو ما يُزيل عنهم - في بعض الأحيان - صفة الأقلية ويُدرجهم ضمن الأكثرية في الحيز الشرق أوسطي العام على ثقافته وتاريخه والانتماءات التي فيه. وهو شعور ينكفي إلى إحساس بالقهر بالنظر إلى واقع الحال وتعرّضهم إلى اضطهاد وإقصاء وتمييز يومي في إسرائيل.
- يتأرجح تعامل إسرائيل الرسمية والمجتمع اليهودي مع العرب الفلسطينيين في إسرائيل بين اعتبارهم مواطنين فيها يُشكّلون أقلية أو مجموعة أقلية، واعتبارهم جزءًا من الحيز العربي ومن الشعب العربي الفلسطيني الذي ترتبط معه الدولة بعلاقة صراع تاريخي ويومي. فهي من جهة تؤكد دعوتهم إلى الاندماج كجزء من المواطنة الإسرائيلية، التي تفرض عليهم التزامات تُحددها الأغلبية اليهودية، ومن جهة أخرى تُقصيهم كمجموعة تُمثّل العدو الخارجي أو تماثل معه.
- نشأت في المجتمع اليهودي تيارات غير صهيونية محدودة جدًا، مرشحة لأن تكون الشريك اليهودي الأساس للعرب الفلسطينيين في إسرائيل في نضالاتهم ودفع تصوراتهم للدولة ولل علاقة بها.

وُضع العرب الفلسطينيين في إسرائيل، إذًا، وليدُ شروط تاريخية تتصل بصراع قومي لما ينته، وبامتداد ثقافي تاريخي يتجاوز حدود الدولة يتلخّص في ما يلي:

أ. صراع بدأ قوميًا ليتقاطع مع مكونات دينية واقتصادية وجيوسياسية إقليمية ودولية. وانتقل بعد النكبة وتأسيس إسرائيل ليكون صراع مواطنين من أجل المساواة المدنية والقومية ضد سياسات اضطهاد وإقصاء، ومواطنيين من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في العام 1967 وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؛ علمًا بأنّ طابع هذا الصراع في خطاب العرب الفلسطينيين في إسرائيل أخذ بالتغيّر

في السنوات الأخيرة مع استمرار الرفض الإسرائيلي لأي نوع من التسوية للمسألة الفلسطينية باتجاهين؛ اتجاه العودة إلى المربع الأول للصراع وواقعة النكبة ومفاعيلها وخطابها (وهو التوجه الغالب)، واتجاه التأكيد على المواطنة الكاملة والحاضر، دون التخلي عن الهوية والتاريخ.

ب. صراع إسرائيلي عربي عامّ ينعكس عليهم بوضوح وعلى السياسات الرسمية تجاههم.

ج. حالة من الصراع الداخلي بين تيارات محافظة ودينية، وبين تيارات تؤكد على النواحي المدنية اليومية في الحياة وضرورة التعامل بانفتاح مع المركز الإسرائيلي، وبين أخرى تركز على الهوية والانتماء القومي وضرورة الربط بمراكز القرار والسياسة الفلسطينية و/أو العربية، وبين انتماء مواطني. مدني وآخر قومي.

د. التباس العلاقات بين العرب الفلسطينيين في إسرائيل ومجتمعات عربية تشهد في السنوات الأخيرة صراعات عقائدية ودينية وانقسامات وتفككاً وتصدير فائض من مشاهد العنف والدمار التي تنعكس عليهم بهيئة اصطفاط طائفي وتوتر وخلافات وصراع أفكار وقوى وعقائد. وهذا ما يُضعف بالضرورة نضالهم المشروع ضد سياسات الحكومات الإسرائيلية، ويصعب التوضع المريح وجودياً ضمن خارطة القوى المعقدة ذات السياسات العنيفة أو تلك المعتدلة، وتجاذبات وتنافر المحاور الجيو. سياسية والسوسيو. اقتصادية ذات العلاقة.

هـ. ضمن التنوع في الأطر والتيارات الصهيونية الفكرية والسياسية، دأبت أوساط في النخب اليهودية والصهيونية في إسرائيل على دعوة العرب الفلسطينيين في الدولة إلى الاندماج فيها وقبول خيار الانفصال عن الحيز الثقافي والسياسي العربي والفلسطيني. وذهبت تيارات في هذه النخب أبعد حيناً انتهزت الفرص القائمة من أجل استغلال أصوات العرب الفلسطينيين لضمان الفوز بمقاييد السلطة وصدّ طريق القوى اليمينية وتعطيل مشروعها كما حصل في فترة توقيع اتفاقيات أوسلو حينما شكّلوا شبكة أمان للاتلاف الحكومي من خارجه. إلّا

أنها (النُخب اليهودية) ظلّت في قواها المتنفّذة تنظر إليهم كجزء من الحيزّ العربيّ ووكلاء له، وخاصّة عندما اشتدّ ساعد المشروع السياسيّ الفلسطينيّ وتوثقت العلاقات بينه وبين النُخب العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل. بل تدأب بعض النُخب المتنفّذة اليوم على رؤيتهم "طابورًا خامسًا" ووكلاء "لأعداء" الدولة. تطوّرت من هذه الحالة مواقف يهودية صهيونية عنصرية عبّر عنها من حين إلى حين بطرح وخطاب الترانفسير والتهجير، أو بالتبادل السكّاني، أو بتخيير العرب الفلسطينيين بين الدولة الفلسطينيّة التي يُمكن أن تقوم في إطار تسوية جيو-سياسية، والمواطنة في إسرائيل.

**يجد العرب
الفلسطينيون
في إسرائيل
أنفسهم في مرحلة
من التحوّلات
تقتضي أن يحدّدوا
خياراتهم التاريخية
فيها من جديد، وأن
يقولوا بوضوح إلى
أين هم متّجهون
وما الذي يريدونه
أو لا يريدون**

و. اشتداد الخطاب العنصريّ داخل المجتمع اليهوديّ الذي يعادي العرب الفلسطينيين في إسرائيل ويحوّلهم في الخطاب السياسيّ والتشريع لدى أوساط إسرائيلية واسعة إلى "عدوّ داخليّ كامن".

في ضوء ما استجدّ وتطوّر على كلّ المستويات، يجد العرب الفلسطينيين في إسرائيل أنفسهم في مرحلة من التحوّلات تقتضي أن يحدّدوا خياراتهم التاريخية فيها من جديد، وأن يقولوا بوضوح إلى أين هم متّجهون وما الذي يريدونه أو لا يريدون. لم يعد بالإمكان تأجيل القول الصريح والإيضاح في هذا المستوى الوجوديّ. ومن هذا الإدراك يأتي هذا التقرير.

مواضع الضعف والقوّة لدى العرب الفلسطينيين في إسرائيل

هناك عدم تكافؤ في توازن القوّة بيننا كعرب فلسطينيين وبين الدولة باعتبارها تعبيرًا عن إرادة المجتمع اليهوديّ وسيادته القوميّة (دولة يهودية). فهي التي تنفرد بالسلطة وبالقرار والتشريع. تُبادر من موقع التفوّق إلى فرض حقائق ناجزة على الأرض في كلّ مستويات حياتنا، وفرض شروطها على النحو الذي ترتئيه، ولا سيّما من خلال احتكار المجتمع اليهوديّ للسلطة وصنع السياسات (قرار الحرب والسلام) والتشريع وتوزيع الموارد العامّة وتحديد الصالح العامّ وتحديّ طابع الحيزّ الجغرافيّ والديموغرافيّ للدولة. أمّا العرب الفلسطينيين في

إسرائيل، وإن شاركوا في الانتخابات التشريعية أو في الحكم المحلي، فإن دورهم يقتصر على التحرك ضمن هامش محسوب محدود، أو في بعض الأحيان مسدود الأفق من الناحية القانونية الدستورية والسياسية. رغم اتسام الواقع بالسيولة، يبقى توازن القوى غير متكافئ وفي صالح الدولة والأكثرية اليهودية فيها .

وهذا ما يُشكّل تفسيرًا . وإن جزئيًا . لشيوع ثقافة الضحية بين العرب الفلسطينيين في إسرائيل والاكتفاء بخطاب يُكرّس في مؤداه مفردات التظلم والشكوى والغضب وأفعال القلوب، والرهان على قوى خارجية، والعزوف عن مبادرات وإستراتيجيات لاستعادة زمام المبادرة وتحمل مسؤولية الذات الجمعية ومصيرها. وهناك من يدّعي أنّ مجمل الثقافة السياسية للعرب في إسرائيل تقتصر على ردّ الفعل وعلى المكوث في ظلّ مزدوج للنخب في إسرائيل أو للنخب الفلسطينية أو مراكز عربية في الجوار.

الحالة الآنفه الذكر هي التي تُنتج مكونات الأزمة التي تواجه العرب الفلسطينيين في إسرائيل. ولذلك، يصبح السؤال الرئيسي أمام المرجعية الإستراتيجية العربية الفلسطينية في إسرائيل: كيف يمكن تصحيح هذا الخلل ضمن توازن القوى القائم أو ذلك المتوقّع، وإلى أيّ حدّ؟

لا يقودنا السؤال إلى التفكير في إستراتيجيات العمل الممكنة فحسب، بل كذلك السعي إلى الإحاطة بمكونات الحالة وسُبل تطوير واقع أفضل في كلّ المستويات. وهو سؤال يستند إلى تحليل مواطن القوة والضعف في حالة العرب الفلسطينيين في إسرائيل ونلخصها في الآتي:

- تستند قضيتنا إلى مفاهيم وتطبيقات العدل والنضال من أجل تحقيقه وقيمه نصّ عليها القانون الدولي والمواثيق والمعاهدات التي تتصل بحقوق الإنسان والأقليات القومية واللغوية والثقافية والدينية وتلك المتعلقة بالشعوب الأصلانية مثل المواطنة المتساوية والعدل والتوزيع العادل للموارد بما فيها السلطة. وعليه، فنحن مسنودون تمامًا من خطاب الحقوق العادلة الذي تُنشئه وتتابعه محافل

**هناك من يدّعي
أنّ مجمل الثقافة
السياسية للعرب
في إسرائيل
تقتصر على
ردّ الفعل وعلى
المكوث في ظلّ
مزدوج للنخب
في إسرائيل
أو للنخب
الفلسطينية
أو مراكز عربية
في الجوار**

ومنظمات دولية، والمنصوص عليه في دساتير الأمم، ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اللذين تسعى إسرائيل إلى التشبُّه بهما والانتساب إلى ما يشكِّلانه من مركز دولي - سياسي - قيمي.

- تقوم سياسات الدولة تجاهنا على الاضطهاد والتمييز والإقصاء على أساس قومي أو إثني أو ديني. وهي لا تُطبَّق إلا بوسائل القهر والإكراه وتجاهل مبادئ الديمقراطية وأبرزها مبدأ المساواة والإنصاف. ومن هنا تعرَّض هذه السياسات لنقد ومعارضة في المحافل الدولية ومؤسَّساتها وهيئاتها المهتمة بالحقوق والحريَّات.
- محضلة القوى بين البندين السابقين تُنتج تفوقًا لصالحنا في المستوى الأخلاقي والحقوق في حراكنا مقابل العالم ومقابل القوى الديمقراطية في المجتمع اليهودي نفسه، وينحنا طاقة هائلة للعمل والتأثير. ويكفينا أن نحول هذا التفوق أخلاقيًا وحقوقيًا إلى تفوق سياسي إذا عرفنا كيف نطوِّر إستراتيجيات العمل بالتعاون مع المحافل الدولية -مثل المرافعة والتحفيد والمناصرة والحملات الإعلامية- ومع هذا، فإنَّ وضع العرب الفلسطينيين ينطوي على نقاط ضعف بنيوية، ومنها:
- بُنية تنظيمية قاصرة عن توحيد الطاقات والكلمة والقدرات في نضالات منهجية ومدروسة مسبقًا. فالقوى الفاعلة في المجتمع العربي الفلسطيني تبلغ التنسيق بشقِّ الأنفس، وهي -في أغلب الأحيان- متنافرة متناحرة لعدم تقاليد العمل المشترك وتجاوز المختلف نحو تحقيق المشترك.
- منظومة علاقات داخلية إشكالية من حيث انعدام الأنماط الديمقراطية والحوار وشيوع ظواهر القمع والإقصاء، ولا سيما ضدَّ المرأة والحدِّ من مشاركتها الكاملة في العملية الاجتماعية السياسية.
- استمرار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني والإسرائيلي العربي، وهو ما يسهِّل تصنيف العرب الفلسطينيين في خانة "أعداء" الدولة، أو تأجيل قضيتهم بحجة وجود قضايا أكبر وأهمَّ أمام الدولة.

لأنَّ العرب الفلسطينيين في إسرائيل يعيشون وينشطون ضمن وضعيّة معقّدة تتقاطع مع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

تستند قضيتنا إلى مفاهيم وتطبيقات العدل والنضال من أجل تحقيقه وقيِّم نصَّ عليها القانون الدولي والمواثيق والمعاهدات التي تتصل بحقوق الإنسان والأقليات القومية واللغوية والثقافية والدينية وتلك المتعلقة بالشعوب الأصلانية

والإسرائيلي العربي، ولأنهم ينشطون أحياناً، في عُرف الدولة اليهودية، كجزء من هذا الصراع وإسقاطاته، من المهم التريث في اختيار إستراتيجيات العمل المُحدثة للتغيير وتحقيق التطلعات. لقد اختار العرب الفلسطينيون في إسرائيل تاريخياً العمل السياسي والنضالات المدنية التي أتاحتها الوضع الدستوري والقانوني في إسرائيل أو توازن القوة بينهم وبين المجتمع اليهودي والدولة. ولم يكن بوسعهم في السنوات التي أعقبت النكبة سوى البقاء والتريث والسكون كجزء من الرغبة في البقاء ودَرْء التهجير. ومع الوقت، تغيّرت الإستراتيجيات في اتجاه تعميق العمل السياسي والفعل النضالي بُغية تحسين شروط الحياة وتحصيل المزيد من الحقوق والحريّات ضمن الشرط السياسي. يقدر التقرير وجود هامش أكبر اليوم لاستحداث وسائل نضالية جديدة تقوم على تحويل التفوق الأخلاقي السياسي الحقوقي لمجتمعنا في إسرائيل إلى طاقة مؤثرة. ونُدرك في هذا الصدد حقيقة أنّ كلّ تغيير في الوضع القائم صوب تحسين أوضاعنا قد يُفهم في ذهنية المجتمع اليهودي المُهمّن في إسرائيل والنخب على أنه تهديد وجودي لها. ومردّد ذلك إلى طبيعة النظام الاستحواذي القائم والتقاتها مع عقدة الخوف أو "الخوف من الزوال" المتأصلة بسبب تجربة الجاليات اليهودية في أوروبا إلى ما قبل منتصف القرن العشرين، وإسقاطها على العرب الفلسطينيين واستغلالها في تحقيق أهداف سياسية.

**أنّ كلّ تغيير
في الوضع القائم
صوب تحسين
أوضاعنا قد
يُفهم في ذهنية
المجتمع اليهودي
المُهمّن في
إسرائيل والنخب
على أنّه تهديد
وجودي لها**

اختار العرب الفلسطينيون في إسرائيل منذ قيام الدولة إستراتيجية المشاركة في الانتخابات التشريعية. منذ العام 1949، وهو ما شكّل من ناحيتهم ضماناً ما لمواطني ما وتُيّل بعض حقوقهم في الموارد والخير العام. ومن ناحية المجتمع اليهودي، فإنّ هذه المشاركة تمنح المجتمع المهاجر الاستيطاني شرعيةً من مجتمع الوطن الأصلي. تلك حالة مستمرة إلى يومنا هذا مع تغييرات في عمق المواطنة أو المشاركة في الانتخابات. هناك أوساط تدعو إلى مواصلة هذه الإستراتيجية بوصفها الأفضل في حالنا. وعلى هذا الأساس قامت تجربة "القائمة المشتركة" لانتخابات الكنيست العشرين. يبدو أنّ معظم النخب الفاعلة في الحيز العام في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل تعتمد هذا الخيار حتى الآن، بالرغم من أنّها تعترف

نُشير إلى
تأرجح الثقافة
السياسية للعرب
الفلسطينيين في
إسرائيل بين خيار
الشراكة اليهودية
- العربية
الفلسطينية في
العمل السياسي
المناضل (مثل
الحزب الشيوعي
ثم الجبهة
الديمقراطية
وأوساط أخرى)
والعمل السياسي
المنفصل (مثل
حركة أبناء
البلد في جزء
منها، والحركة
الإسلامية
الشمالية، وبعض
أوساط الحركة
الوطنية)

بإحباط الدولة ضدّ المجتمع الفلسطيني واستمرار سياسات القمع والتهجير والإفقار، بيدَ أنها تعتقد بأنّه من واجبها استغلال كلّ الآليات المتاحة من أجل الدفاع عن الحقوق المشروعة والمُحقّة للمجتمع الفلسطينيّ في الداخل. وفي الآن ذاته، يشكّك المعارضون للمشاركة في الانتخابات التشريعية في جدواها، أو يرفضون التعااطي مع الدولة بوصفها ترجمة لاحتلال الوطن الفلسطينيّ، أو لكونها تُواصل النكبة بسياسات أخرى ينبغي عدم التعاون معها. وقد ساعدت سياسات النُخب اليهودية في السنوات الأخيرة في تطوير هذه التوجّهات وتعزيزها.

في مستوى آخر، متّصل منفصل، نُشير إلى تأرجح الثقافة السياسية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل بين خيار الشراكة اليهودية - العربية الفلسطينية في العمل السياسي المناضل (مثلّله الحزب الشيوعيّ ثمّ الجبهة الديمقراطية وأوساط أخرى) والعمل السياسي المنفصل (مثلّته حركة أبناء البلد في جزء منها، والحركة الإسلامية الشماليّة، وبعض أوساط الحركة الوطنيّة) الذي لا يشارك قوى في المجتمع اليهودي ولا يشملها إلا في ما ندر ضمن نضالاته أو أطره ومنظّماته. والمقصود بذلك أنّ النضالات التي خاضتها الأقلية الفلسطينية جرت على شكلين مختلفين، ولكلّ شكل رسالته وغايته. وفي هذا الإطار، نُشير إلى حقيقة أنّ قطاعات سياسية في المجتمع الفلسطينيّ مارست مقاطعة ما للسياسة الإسرائيلية والمجتمع اليهودي على مستويين. ففي جانب منها، كانت هذه المقاطعة وليدة عقيدة أيديولوجية تقضي بوجود التحرك الفلسطينيّ المستقلّ والمنفصل، مرّة لأنّه لا شرعية للكيان الإسرائيليّ الذي قام بعد النكبة، ومرّة لأنّ أيديولوجيا الحركة الإسلامية في شقّ منها رأت في المقاطعة مدخلاً لمشروع المجتمع العصاميّ، وتطبيقاً لرؤية الإسلام السياسيّ عمومًا في ما يتّصل بإسرائيل. وهناك من اعتبر نموذج الشراكة اليهودية - العربية الذي تطوّر مع الوقت نموذجًا غير عادل يعدم التكافؤ والندية بين الشريكين. أمّا في المستوى الثاني، فقد كانت المقاطعة إستراتيجية لتحقيق نوع من التأثير السياسيّ أو تأشيرًا على موقف، على نحو ما حصل عادة أحداث أكتوبر العام 2000، حينما أراد الفلسطينيون في إسرائيل معاقبة إيهود براك المرشّح لرئاسة الحكومة. ويبرز هنا السؤال عن إمكانية تطوير دمجٍ خلاق بين الإستراتيجيتين، المشاركة والمقاطعة، لتحقيق التغيير المنشود. قد نكتشف

أن لا مفرّ من الشراكة اليهوديّة العربيّة الإستراتيجية لا التكتيكية فقط، لأنّ كلّ سيناريو مرسوم لاحقاً يشمل العيش المشترك لفلسطينيين ويهود في الحيّز ذاته، والأمر ذاته يُقال عن السيناريوهات التصعيدية التي توجب نضالاً مشتركاً بين العرب الفلسطينيين واليهود الرافضين للقمع ومصادرة الحرّيات والحقوق. من هنا قد تتضح لنا أهميّة الشراكة بين الشعبين ووفق نماذج وأشكال تتجاوز ما عرفناه إلى الآن. بل إنّ النضالات التي تدعو إلى تحويل إسرائيل من دولة قومية إلى دولة مدنيّة توجب مثل هذه الشراكة، لا كتكتيك بل كحلّ للصراع، أيضاً. ومع هذا، قد نكتشف قوّة سلاح المقاطعة وفعالته كإستراتيجية عمل في بعض الحالات، وبخاصّة إذا عمّقت قوى اليمين في إسرائيل عمليّة الفرز القومي داخل حدود الدولة وأفلحت في إقصاء العرب الفلسطينيين عن المشاركة السياسيّة، ولا سيّما أنّ هذا اليمين يعتقد أنّ النُخب اليهوديّة المنافسة له لن تستطيع العودة إلى الحكم إلاّ بشراكة مع العرب الفلسطينيين وممثليهم في البرلمان.

يُمكننا أن نقرن بين رغبتنا في تصحيح الخلل في توازن القوّة بين العرب الفلسطينيين في إسرائيل والدولة، ورغبتها في الحصول على الشرعيّة الإقليميّة والدوليّة التي تنشدها. وهي شرعيّة مرتبطة بالشرعيّة الممنوحة لها من مواطنيها، وبخاصّة الفلسطينيين منهم. إنّ مطالع مقاطعة إسرائيل اقتصادياً وثقافياً وأكاديمياً، وبخاصّة في السنوات الأخيرة على خلفيّة العمليّات العسكريّة ضدّ الفلسطينيين في غزّة والضفة، واستمرار الاحتلال ومواصلة سياسات التمييز والإقصاء تجاه المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، تشكّل قوّة دفع يُمكن أن تكون نموذجاً لما يُمكن أن يتطوّر في إطار النضالات المستقبلية. ويبقى مجرد عدم مشاركة العرب الفلسطينيين في إسرائيل في انتخابات تشريعيّة، مثلاً، حدثاً لا تستطيع إسرائيل ولا الشرعيّة الدوليّة أن تمرّ عليه مرور الكرام. وعلى المستوى ذاته، أمكننا أن ندعو إلى الدمج الخلاق بين الشراكة الفلسطينية اليهوديّة في النضالات السياسيّة وفي تطبيق الخيارات الإستراتيجية المعتمدة على الشراكة، والنضالات المنفردة للعرب الفلسطينيين في إسرائيل كجزء من خصوصياتهم اللغويّة والقوميّة والثقافيّة.

يُشكّل عدم مشاركة العرب الفلسطينيين في إسرائيل في انتخابات تشريعيّة، مثلاً، حدثاً لا تستطيع إسرائيل ولا الشرعيّة الدوليّة أن تمرّ عليه مرور الكرام

نوردُ في ما يلي جدولاً ببعض مواضع الضعف والقوّة لدى العرب الفلسطينيين في إسرائيل، مع الاهتمام بإيراد الأبرز من هذا وذاك. ونذكر أنّ هناك جدليّة في الأمر؛ إذ إنّ موضع القوّة يُمكن أن يُنظر إليه كموضع ضعف أو قد يتحوّل مع الوقت، أو بحصول تغيير ما، إلى ضعف.

مَوَاضِعُ الضَّعْفِ	مَوَاضِعُ القُوَّةِ
تَوَزُّعٌ جغرافيٌّ يصعبُ التحوّلُ إلى كتلة (مواقع السكن في الأطراف)	لا يزال في إسرائيل نحو 1.3 مليون فلسطيني (نحو 5 ملايين في المساحة بين البحر والنهر) يارسون السياسة كجزء من شعب
استحواذ وهينة يهوديّة على الحيز من خلال سياسات إقصائيّة قمعيّة	عدالة القضية: إحقاق المساواة والعدل ومناهضة التمييز والعنصريّة والإقصاء
بُنية اقتصادية ضعيفة . اقتصاد تابع للمدينة اليهوديّة ومعدّلات فقر عالية وعنف متفشٍ	توفّر عمق تاريخيٍّ وجغرافيٍّ وثقافيٍّ يتمثّل في المحيطين العربيّ والإسلاميّ
مراكز عربيّة ضعيفة من حيث البنية المدنيّة والثقافيّة والخدماتيّة . غياب المدينة . الحاضرة العربيّة	تجربة وخبرة طويلتان من العيش مع المجتمع اليهوديّ والدولة . مجتمع ثنائيّ اللغة يتمتّع بمعارف واسعة لدى كلٍ منهما عن المجتمع الآخر
تركيبية اجتماعيّة بطركيّة طائفية أو عائليّة . تشرُّم وانقسامات حادّة بين النُخب	القبول التاريخيُّ بالشراكة مع اليهود في فلسطين التاريخيّة
ضعف في مكانة المرأة وشيوع توجّهات محافظة دينيًّا واجتماعيًّا يقلل من فرص مشاركتها في العمليّة الاجتماعيّة	حيويّة سياسيّة تتمثّل في تعدّد التوجّهات والحركات السياسيّة
جهاز تعليم مسقوف وضعيف . غير مستقلّ، لا يؤهّل الطالب للحياة وتحدياتها	استعداد ومرونة للتعامل مع عدّة حلول وتسويات

<p>وجود شبكة متطورة من مؤسسات المجتمع المدني الفعال واتساع الفئات الوسطى والمقتدرة وإمكانات حراكها</p>	<p>حصول انحسار في مكانة الأطر والهيئات الجامعة . لجنة المتابعة مثلا . في العقدين الأخيرين</p>
<p>مجتمع شابّ . معظم أبنائه وبناته دون سنّ الأربعين</p>	<p>ثقافة سياسية غير ديمقراطية تعدم التنسيق والتعاون وتعاني من جهوية وفئوية وتشردم</p>
<p>تمتُّز النضالات حتّى الآن بسُميّتها ولا عنفيتها</p>	<p>الثقافة السياسية المهمة مصابة بانفصام الوعي والأخلاق تنسخ منظومات القهر إلى داخلها</p>
<p>القدرة على منح الشرعية أو سحبها من الديمقراطية الإسرائيلية</p>	<p>اتّساع الفجوة بين القيادات والنخب من جهة، والجماهير من جهة أخرى</p>
<p>وجود سند لقضيّتنا في المواثيق والأعراف الدولية المتصلة بحقوق الأقليات والجماعات الأصلانية</p>	<p>انعكاس التغيّرات الإقليمية (كأحداث عليا) علينا مزيدًا من الشدّمة والتوترات الداخلية</p>
<p>بدايات التواصل مع قوى إقليمية وعالمية بما فيها هيئات أممية</p>	<p>ثقافة سياسية نافذة تعاني من عقدة الازدئاب وردّ الفعل وغياب المبادرة، وتبحث على الدوام عن وصاية خارجية تحمي بها</p>
<p>بدايات نقدية جذرية عند الجيل الثالث بعد النكبة ومساءلة ذاتية عمودية وأفقية</p>	<p>غياب المسؤولية والمحاسبة الذاتية والميل إلى عزو أسباب نكباتنا ومشاكلنا إلى جهات خارجية، وإعفاء الذات من المساءلة عمّا فعلته ولم تفعله</p>
<p>شبه التعادل الديمغرافي بين المجتمعين اليهودي والفلسطيني في حدود فلسطين التاريخية أمر يزيد من قوّة المطلب الفلسطيني مَهْمَا يكن</p>	<p>تفكُّك المجتمع الفلسطيني بعامة جغرافياً وعقائدياً وطبقياً . شتات ووطن؛ مخيمات وريف ومُدُن؛ داخل وخارج؛ قدس وغزّة والضفة</p>

إنّ التفكير الإستراتيجي يحتمّ التعاطي مع مواضع الضعف وتلافيها من خلال وضع خطط لمواجهةها والتغلب عليها، أو من خلال الاشتغال على مواضع القوّة لتكثيف الجماعة وزيادة قدراتها على تجاوز ضعفها. فلا يُمكن مثلاً التسليم بثقافة سياسيّة تكرس التفرقة والتناحر أو بواقع غياب نوع من الإرادة الجامعة والوعي الجمعيّ الفاعل. من هنا الأهميّة الخاصّة في دراسة سُبل العمل على البناء الذاتي كمدخل لأيّ نوع من الفعل الإستراتيجي -ولو في حدود التفكير الجماعيّ الإستراتيجي (انظر سابقاً)-. من هنا، فإنّ العمل الإستراتيجي يقتضي التعامل مع شقّي المعادلة التي تحكم وضعنا الإستراتيجي بالتزامن والموازاة لا بالتالي.

يُشير فريق
العمل بارتياح
إلى إعادة انتخاب
رئيس للجنة
المتابعة في إطار
إجراء ديمقراطيّ
متفق عليه
قَبْلَ نتائجِه كلُّ
الشركاء في هذه
العمليّة، وبدأوا
العمل بموجبه؛
وهو ما يُمكن
البناء عليه لإنجاز
خطوات تنظيميّة
مماثلة

كيف نتغلب على نقاط الضعف، وكيف نكرّس نقاط القوّة ونعززها؟ بداية الإجابة تكون بإعادة بناء الجامع والمشارك تنظيميًّا وفكريًّا ونوع من الإرادة الجامعة تأخذ على عاتقها مواصلة الاشتغال على نقاط القوّة والضعف على نحوٍ يخدم أهدافًا إستراتيجيّة محدّدة. ويُشير فريق العمل بارتياح إلى إعادة انتخاب رئيس للجنة المتابعة في إطار إجراء ديمقراطيّ متفق عليه قَبْلَ نتائجِه كلُّ الشركاء في هذه العمليّة، وبدأوا العمل بموجبه؛ وهو ما يُمكن البناء عليه لإنجاز خطوات تنظيميّة مماثلة .

نؤكّد أنّ عمليّة إعادة البناء الداخليّ ينبغي أن تندرج ضمن سيرورة أشمل لتشكيل "المرجعيّة الإستراتيجيّة" -الجهة التي تُشرف على عمليّة التفكير والتخطيط الإستراتيجيّ.

السيناريوهات
المحتملة أمام العرب
الفلستينيين
داخل الخط الأخضر

تمهيد

السيناريوهات المعروضة هنا هي ما يُمكن أن يتطوّر على أرض الواقع في المستقبل المنظور، بصرف النظر عمّا إذا كان مرغوبًا أو مرفوضًا. فالرفض أو القبول غير مهمّين في حال التفكير إستراتيجيًا، وذلك أنّه في صلب هذا التفكير مقارنةً ما هو ممكن وما هو مطلوب مقرونًا بما هو مستجدّ ومرفوض. ومن هنا، فإنّ تقريرنا هذا يتوخّى عرض مروحة من السيناريوهات الممكنة كجزء من قراءة الواقع على قوى الدفع التي تحرّكه وإسقاطات الشروط السياسيّة في الإقليم والمنطقة والعالم عليه. وحتىّ يكتمل التفكير إستراتيجيًا، عليه أن يخوض في ما يُمكن أن يستجدّ ويُفرض من سيناريوهات وفي كيفيّة اعتراضها.

في هذا التقرير أربعة سيناريوهات رئيسيّة ممكنة تندرج ضمن مسار تاريخيّ قوامه المصالحة، أو ضمن مسار التصعيد وقوامه إصرارٌ إسرائيليّ على تكريس الوضع القائم أو تطويره صوب الاستحواذ على كامل فلسطين التاريخيّة وفرض هيمنتها على كلّ الجغرافيا بين البحر والنهر. نعرض هذه السيناريوهات وفّق أربعة محاور تفصيليّة قاصدين استقراء تبعات كلّ سيناريو، وإنّ بإيجاز. فسنرى ما هو مضمون كلّ سيناريو، وما يُمكن أن يعنيه للعرب الفلسطينيّين في إسرائيل، واصطفافات القوى حوله ومخاطره أو فائده بالنسبة لهم.

موجز تاريخيّ يؤسّس للسيناريوهات

قامت الحلول المتداولة للصراع الإسرائيليّ - الفلسطينيّ العربيّ حول أفكار الأرض والسيادة والسكّان (الجغرافيا والديمغرافيا والديمقراطيّة). فالحلّ الذي نصّ عليه قرار التقسيم من العام 1947 قام على أساس الفصل بين الشعبين في دولتين، واحدة لليهود وأخرى للعرب الفلسطينيّين على أن تتطوّر بينهم مشاركة وتكامل في المستقبل. وقد أتى القرار في مرحلة تاريخيّة شاع فيها مفهوم

محدّد لبدأ حقّ تقرير المصير من خلال الفصل بين الجماعات القوميّة في إقليم مستقلّ كترجمة لهذا الحقّ. وقد ظلّ هذا القرار وما خلفه إرثًا ثقيلًا يغذّي الصراع بين الشعبين، بين أجزاء من الشعب اليهوديّ ممثّلة بالحركة الصهيونيّة وإسرائيل الرسميّة لاحقًا التي استحوذت على فلسطين التاريخيّة بما فيها مناطق مخصّصة للدولة العربيّة الفلسطينيّة حسب قرار التقسيم (منطقة الناصرة مثلًا)، وشعب هذه البلاد الذي رفض قرار التقسيم وحاول منع تطبيقاته على الأرض باعتباره انتقاصًا سافرًا من حقّه التاريخيّ الطبيعيّ ووجوده في فلسطين التاريخيّة. استثمر الجانب الإسرائيليّ قرار التقسيم الذي لم يطبّق إلا في شقّ منه لتأكيد شرعيّة إسرائيل الدولة وسيادة اليهود في فلسطين التاريخيّة، وبخاصّة في ضوء رفض الجانب العربيّ الفلسطينيّ -مدعومًا من العالم العربيّ- للقرار. ظلّ الرفض الفلسطينيّ لقرار تقسيم البلاد قائمًا إلى نهايات الثمانينيّات من القرن الماضي حين قبلت منظمة التحرير رسميًا، ومن خلال إعلان الدولة (1988)، مبدأ تقاسم الأرض بين الشعبين كمدخل لحلّ الصراع. وهو منعطف تاريخيّ في مسيرة المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ بعد الخروج من بيروت في العام 1982 واستقرار قيادة منظمّة التحرير في الجزائر وتونس. وهو المنعطف الذي عزّزته الانتفاضة الأولى، ذات الطابع المدنيّ الشعبيّ، والتي مهّدت لمؤتمر مدريد (1990) واتّفاقيات أوسلو لاحقًا (في العام 1993)، والشروع في عمليّة تفاوض استمرّت إلى ما بعد الانتفاضة الثانية، وتعثّرت في السنوات الأخيرة بسبب تحولات سياسيّة داخل إسرائيل أفضت إلى هيمنة العقيدة القائلة بإمكانية إدارة الصراع مع الفلسطينيين عمومًا دون حلّه. وقد اعتبرها معظم الشعب الفلسطينيّ لا تستوفي متطلبات الحدّ الأدنى من العدالة التاريخيّة ويرى في ذلك سببًا أساسًا لفشلها.

استثمر الجانب الإسرائيليّ قرار التقسيم الذي لم يطبّق إلا في شقّ منه لتأكيد شرعيّة إسرائيل الدولة وسيادة اليهود في فلسطين التاريخيّة ، وبخاصّة في ضوء رفض الجانب العربيّ الفلسطينيّ - مدعومًا من العالم العربيّ- للقرار.

وقد سبق هذا التحوّل اتّفاقيات كامب ديفيد مع مصر التي أفضت إلى اتّفاق سلام بين إسرائيل ومصر، وأعقبه توقيع اتّفاقيّة السلام بين إسرائيل والمملكة الأردنيّة؛ وكلاهما يقرّان بشرعيّة حقّ إسرائيل بالوجود -وهو ما يعني عمليًّا قبول قرار التقسيم بأثر رجعيّ.

لقد فشلت أساليب الصراع ومفاوضات التسوية حتّى الآن في إنجاز مشروع الفصل وقيام الدولتين والسيادتين، اليهوديّة الإسرائيليّة والعربيّة الفلسطينيّة، في فلسطين التاريخيّة، إلا إذا اعتبرنا مناطق السلطة الفلسطينيّة "دولة"، وصلاحيات السلطة هناك نوعًا من

السيادة. وهذا، وحده، يستدعي التفكير إستراتيجيًا خارج إطار فكرة الحلّ أو التسوية القائمة على حلّ الدولتين وما أنتجتة من مبانٍ سياسيّة وأنساق تفكير. ومن هنا فإنّ السيرة التاريخية وصولاً إلى الراهن تُنتج -وَفوق أبحاث ومناقشات فريق العمل- السيناريوهات التالية.

سيناريوهات ضمن غياب المصالحة

تمهيد: العلاقات بين الشعب الإسرائيليّ في فلسطين التاريخية، والشعب الفلسطينيّ عامّة، علاقاتُ صراع وحروب محدودة أو شاملة وفترات من الهدوء وأخرى من التصعيد. وهي حالة ممتدّة ولدتها حالة الرفض الإسرائيليّ الدائم لإقامة دولة فلسطينيّة مستقلة إلى جانب إسرائيل. وهي الدولة التي نصّ قرار تقسيم فلسطين التاريخية على إقامتها، والتي قبلت بها منظمة التحرير الفلسطينية كتسوية تاريخيّة في اجتماع المجلس الوطني الفلسطينيّ في الجزائر عام 1988. فعدم إحقاق حقّ تقرير المصير للشعب الفلسطينيّ في دولة مستقلة هو منبع استمرار الصراع الذي زاده عنفًا الاحتلال المستمرّ والسياسات الإسرائيليّة الساعية إلى الاستحواذ على مزيد من الأرض بين النهر والبحر، وذلك ضمن مشروع الاستيطان اليهوديّ في فلسطين التاريخية وكجزء من ممارسة المشروع الصهيونيّ وتطبيقاته. ولا شكّ في أنّ المناخ الصراعيّ هذا سيترك أثره على علاقة الدولة بالفلسطينيّين فيها في المرحلة المقبلة، أيضًا، وأنّ تعاطيهم مع الدولة ومع سؤاليّ الهويّة والمواطنة فيها سيظلّ متأثرًا بالمناخ الصراعيّ العامّ.

بإمكان العرب الفلسطينيين في إسرائيل أن يكونوا ذاتًا في الصراع لا موضوعًا فيه فقط، وذلك من خلال تفعيل نوع من الإرادة الفاعلة واعتماد خيار تهدئة الصراع أو القيام بدور نحو تسويته، انطلاقًا من وزنه المتزايد في الخارطة السياسيّة. وفرضيتنا هي أنّه كلما زاد وزنه زادت إمكانيّة تأثيرهم على وجهة الأمور وقدرتهم على مواجهة التطوّرات باتّجاه تحقيق مصالحهم أو ضمانها؛ أو أنّه بإمكانهم أن يشاركوا بمبادرتهم هم بدور فاعل ومؤثر بإرادتهم الواعية. وهذا متعلّق بمستوى وعيهم لذاتهم ولدورهم. فالبقاء ضمن فكرة احتياطيّ أصوات

أو قوّة انتخابيّة مساعِدة لُنُخب إسرائيليّة لاستعادة الحُكم، أو العمل كـمقاول ثانويّ للسلطة الوطنيّة أو نُخب فلسطينيّة تُدير الصراع، يعني استمرار تأدية دُور محدود التأثير؛ يتأثّر ولا يؤثّر. أمّا الانتقال إلى القيام بدُور مُبادر خارج ما ذكرناه من سقوف، فسُيكسبهم وزنًا خاصًا في الصراع لجهة تسويته أو تشكيل ورقة جديّة فيه.

السيناريو الأول- استمرار الوضع القائم

بإمكان العرب
الفلسطينيين
في إسرائيل أن
يكونوا ذاتًا
في الصراع لا
موضوعًا فيه
فقط، وذلك من
خلال تفعيل
نوع من الإرادة
الفاعلة واعتماد
خيار تهدئة
الصراع أو
القيام بدُور نحو
تسويته، انطلاقًا
من وزنهم المتزايد
في الخارطة
السياسيّة.

مضمون السيناريو. يُمكن لهذا السيناريو أن يسير في المحصّلة النهائيّة في اتّجاهين معكوسين. فقد تَعتمد الدولة والمجتمع اليهوديّ إلى تحسين أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل، ضمن العقيدة القائلة بإمكانية إدارة الصراع والفصل بين الفلسطينيين في إسرائيل والحالة الفلسطينيّة العامّة. وفي السياسات الرسميّة الإسرائيليّة مؤشّرات قويّة على وجود توجّه كهذا لا يتردّد في تدخّل يُقصد به تحسين مستوى المعيشة والبنية التحتيّة وزيادة انخراط الفلسطينيين في العمليّة الاقتصاديّة عمومًا لجهة إسهامهم في تنمية مأمولة. وهذا ما حصل مؤخرًا ضمن خطة تطوير للبلدات العربيّة على مدار خمس سنوات حتّى العام 2020 أقرّتها الحكومة. وكانت اعتمدت في السنوات الأخيرة برامج تدخّل حكوميّة ومدنيّة وخاصّة في المجتمع العربيّ تدفع في هذا الاتّجاه؛ اتّجاه تحسين أوضاع العرب الفلسطينيين في مختلف النواحي. وعلينا أن نشير من قبيل الموضوعيّة إلى وجود تيار قويّ بين العرب الفلسطينيين معنيّ بهذا التوجّه ويحثّ على التعاون معه والاستفادة منه.

مع هذا، قد يتطوّر سيناريو استمرار الوضع القائم في اتّجاه مغاير. فاستمرار الصراع، وعدم قيام دولة فلسطينيّة بجوار إسرائيل، وتكريس مشروع الاستيطان المقرون بنشاط عسكريّ إسرائيليّ دائم لقمع مقاومات الاحتلال، كلّ هذا قد يمتدّ إلى داخل إسرائيل ليشمل أساسًا الفلسطينيين فيها كمرشّحين للقيام بنشاط تضامنيّ أو احتجاجيّ. وقد رأينا عبر التجربة أنّ حالات التصعيد بين الاحتلال والفلسطينيين تحت الاحتلال يُنتج حالة تصعيد داخل إسرائيل، حالة يتحوّل فيها العرب الفلسطينيون إلى ضحايا لعمليّة قمع منهجيّة وحملات

تحريض يقودها على الغالب سياسيون من مختلف الأحزاب الإسرائيلية وحركاته. وفي الراهن ما يعزّز الاعتقاد بأننا في منزلق نحو التصعيد، ولا سيما أنّ قوى سياسية واسعة في إسرائيل، تشمل اليمين المتطرّف والمحافظة وأوساطاً في مركز الخارطة السياسية، تعتمد خطاباً مناهضاً للعرب الفلسطينيين وينزع إلى نزع الشرعية السياسية عنهم. وهي الأوساط ذاتها التي تعمل على الانتقاص من المكونات الديمقراطية للحكم، وتخوض حملات منهجية ضدّ القيم الديمقراطية والقوى الاجتماعية. السياسية التي تدافع عنها.

ماذا يعني بالنسبة للعرب الفلسطينيين . ضمن مسار تحسين وضع الفلسطينيين تراهن الدولة والمجتمع اليهودي على ربط الفلسطينيين فيها بالمركز الإسرائيلي وشدهم إليه. وتخشي أوساط عربية فلسطينية أن يأتي ذلك على حساب الارتباط التاريخي الهويّتي بالمركز الفلسطيني، الأمر الذي يحول دون تجاوبها مع هذا التطور. يتضمّن اتّجاه التحسين توكيد المدنيّ والفرص والإمكانات التي يمكن أن يوفرها "المركز الإسرائيلي". وقد يُفرضي مثل هذا التطور إلى انفراج ما في العلاقات بين الدولة والفلسطينيين فيها، وخاصّة أنّه مسار سيوسع من حجم الطبقة الوسطى ويحسن مواقع الفئات المنتمة إليها ويعمّق شبكة المصالح المتبادلة بين هذه الفئات والدولة والمجتمع اليهودي. وقد يتطور مسار التحسين ويأخذ في الاعتبار مكوّن الهوية والانتماء القومي ويعطيه مدها، ضمن أتونوميا ثقافية متطورة يشعر العرب الفلسطينيون في إطارها بأنهم استطاعوا التوفيق بين مواطنتهم وهويّتهم.

أمّا ضمن مسار التصعيد، فقد تمتدّ عمليّة القمع إلى داخل إسرائيل لقمع نشاطات وفعلات احتجاج وتضامن مع شعبنا الفلسطيني، على نحو ما حصل في العدوانين الأخيرين على غزّة حينما قمعت الدولة بقبضة حديدية نشاطات التضامن والاحتجاج الفلسطينية وتلك الفلسطينية اليهودية المشتركة، أيضاً، أو كما يحصل حتّى هذه اللحظات مع استمرار التوتّر الحاليّ المتثقل في عمليّات يبادر إليها أفراد فلسطينيون. واقترن ذلك بتصعيد خطاب الكراهية والتحريض على الفلسطينيين هنا وشيوع أجواء عدااء تحوّلت في كثير من المواضع إلى عنف

في الراهن ما
يعزّز الاعتقاد
بأننا في منزلق
نحو التصعيد،
ولا سيما أنّ
قوى سياسية
واسعة في
إسرائيل، تشمل
اليمين المتطرّف
والمحافظة
وأوساطاً في
مركز الخارطة
السياسية،
تعتمد خطاباً
مناهضاً للعرب
الفلسطينيين
وينزع إلى
نزع الشرعية
السياسية عنهم.

يوميّ ضدّهم. وقد تأكّد هذا الاتجاه في التشريعات المُجففة بحقّ العرب الفلسطينيين والمنتقصة لحقوقهم كجماعة وأفراد، مقابل منح المزيد من الامتيازات والموارد للمواطنين اليهود كأفراد وجماعة. وهو ما تشدّد إليه بقوةٍ أوساطٌ وقوى متنفّذة في إسرائيل بعد الانتخابات الأخيرة (شباط 2015)، تعمل جاهدة على تكريس الهوية اليهودية للدولة والمضيّ بها قُدماً نحو صدام مع كلّ ما هو غير يهودي، بما في ذلك الحرّيات الديمقراطية. قد تنزلق العلاقات إلى صدامات مفتوحة على كلّ الاحتمالات، كإعادة فرض الحكم العسكريّ من جديد، أو اللجوء إلى أنظمة حالات الطوارئ أو إلى الترانسفير. وقد يتطوّر من هذا الوضع نظامٌ أبرتهايد مُعلن يقضي بإدارة البلاد -كلّها بين البحر والنهر- على أساس قوانين الفصل العنصريّ والعزل المكانيّ وتطوير بُنية قانونية ودستورية تفضّل الشعب اليهوديّ في إسرائيل على العرب الفلسطينيين على نحوٍ مُطلق في كلّ شيء، وفرض سيادة يهودية دينية لا تتردّد في اتّخاذ أيّ خطوة ضدّ العرب الفلسطينيين في طريقها إلى أهدافها.

اصطفاف القوى - سيجد العرب الفلسطينيون في إسرائيل أنفسهم أمام المسارين المتزامنين. سيجدون أنفسهم في تحالفات وشراكات مع قوى في المجتمع اليهوديّ معنيّة بالمسار المدنيّ وتعزيزه، ومع جهات اقتصادية وسياسية معنيّة بالنمو الاقتصاديّ عبر انخراط مزيد من الفلسطينيين في عملية إنتاج موارد الدولة. سيجدون أنفسهم في تفاهم مع محافل دولية، ولا سيّما في أمريكا الشماليّة وأوروبا ومنظمة الـ OECD التي اشترطت ضمّ إسرائيل إلى عضويتها بتحسين ظروف معيشة الفلسطينيين في إسرائيل ودمجهم في العملية الاقتصادية ومساواتهم. وسيجدون في المجتمع الإسرائيليّ حلفاء طبيعيين هم منظمات حقوقية ومدنية وأوساط اليسار الديمقراطيّ التي دأبت على مناصرة العرب الفلسطينيين في إسرائيل وقضاياهم المطالبية تاريخياً. أمّا الفئات المستضعفة الأخرى في المجتمع اليهوديّ التي يعوّل عليها، أحياناً، في مناصرة المجتمع العربيّ الفلسطينيّ هنا، فقد تكون مشغولة بالمنافسة على خانة الضحية واستقدام المعونات الحكومية، ومن هنا قد نجدها ضدّ مسار التحسين ومشاركة فاعلة في التحريض على العرب بدل مناصرتهم.

وفي الوقت نفسه، وفي حال فشل مسار التحسين وربط العرب الفلسطينيين بالمركز الإسرائيلي، سيجد العرب الفلسطينيون أنفسهم في مواجهة موجة تصعيد غير مسبوقة، تشارك فيها الحكومة وقيادتها ومؤسسات سياسية وإعلامية ستستثمر مسار التحسين لتبرير القمع أو الحملة المناهضة للعرب بدعوى أنهم رفضوها. هنا كذلك قد تنشأ شراكات مع قوى ديمقراطية -وإن كنا نتوقع بحكم تجربتنا أن تكون أقل حجماً وزخماً مما في مسار التحسين.

في الحالتين، سيجد العرب الفلسطينيون في إسرائيل عوناً لهم في المحافل الدولية، ولا سيما أوروبا ودول OECD. في حال تعزز مسار التحسين، سيكون من الطبيعي أن تعتمد دول المنظمة والاتحاد الأوروبي، أيضاً، إلى دعم هذا المسار. كما أن تطوير القائمة المشتركة كإطار جامع راسخ، وإعادة بناء مكانة ودور لجنة المتابعة كمرجعية، سيُعتبران تطويراً لنوع من الإرادة الجامعة فيكون له دوره في بناء وإقامة مثل هذه الشراكات. أمّا في حال الانكفاء إلى مسار القمع، فإنّ هذه المحافل ستقف -وإنّ معنوياً- ضدّ موجة التصعيد وتشريعات قمعية إقصائية.

إمكانات ومخاطر. في حال تعزيز مسار التحسين واتّساع الفئات الوسطى بين العرب الفلسطينيين، قد تنحو نضالاتهم إلى مزيد من التركيز على المدني والمواطنة والعمل السياسي والاستفادة من شراكات وتحالفات وتعزيز العمل مقابل المحافل الدولية. وهو اتّجاه قد يزيد من الثقل السياسي للعرب الفلسطينيين مقابل المؤسسة الإسرائيلية والمجتمع اليهودي، ومن تأثيرهم في خارطة الصراع عموماً. وفي حال انكفاء هذا المسار، فإنّ كلّ الوضع يُمكن أن يبلغ حدّ ضياع المكتسبات والإنجازات كافة، وبخاصة إذا قرّرت المؤسسة الإسرائيلية والأكثرية اليهودية فيها الذهاب في مسار تضيق الخناق من خلال تشريعات تُحرم العرب الفلسطينيين حقوقهم وتُدخل الدولة إلى حالة الأبرتاهويد المكشوف. وفي حال تزامن المسارين -تحسين في المستوى المدني وتضييق في المستوى القومي الهويّتي- سيكون عليهم أن يحسموا أمرهم ويختاروا خطواتهم بعناية.

في حال تعزيز مسار التحسين واتّساع الفئات الوسطى بين العرب الفلسطينيين، قد تنحو نضالاتهم إلى مزيد من التركيز على المدني والمواطنة والعمل السياسي والاستفادة من شراكات وتحالفات وتعزيز العمل مقابل المحافل الدولية.

مضمون السيناريو - أن تطال السيولة والتفتيت جزاء التحولات في المحيط العربي والمنطقة دولة إسرائيل، أيضًا، كأن يفرض الإسلام السياسي بشكله العسكري نفسه تحديًا عليها، على حدودها الشماليّة والشرقيّة والجنوبيّة؛ أو أن يتسارع تفكك بعض الدول المجاورة التي لها حدود مشتركة مع إسرائيل ووصول أصداء التداعي والانهيّارات هذه إلى الحدود، وهو ما سيُشكّل بالنسبة لإسرائيل أخطارًا مُحدقة. فالدول المجاورة لإسرائيل ضعفت وتضععت مراكز الحكم فيها، وباتت عُرضة لقوى مسلحة تدعي الإسلام وتقول بفكر جهاديّ تكفيريّ. في حالة كهذه، لن تطلّ حدود إسرائيل آمنة؛ فالجيوش العربيّة التي تُشرف على حراسة وتأمين هذه الحدود قد تنشغل بمهام أخرى كالدفاع عن مراكز الحكم ومؤسساته وترك مواقعها على الحدود، أو قد تنهار تمامًا وتتغيّر بنيتها وعقيدتها. وهو ما قد تستثمره التشكيلات العسكريّة لما يسمّى "الإسلام التكفيريّ" في سبيل فرض مواجهات عسكريّة على إسرائيل. ونقدّر أنّ إسرائيل في حالة كهذه لن تتهاون في تطوّر مثل هذا الخطر على أمنها ووجودها، ويُرَجَّح أن تردّ بحدّة وبكلّ قوّتها. في مثل هذه الحالة، قد تطول المواجهة وتتطوّر إلى حرب طويلة. من شأن وضع أمميّ سياسيّ كهذا أن يؤجّل موضوع العلاقات بين الأقلّيّة الفلسطينيّة والدولة إلى إشعار آخر، بل كلّ المسألة الفلسطينيّة من خلال دمجها في ما قد يحصل، والتعامل مع الشعب الفلسطينيّ كلّ كجزء من تعامل الدولة مع "خطر مُحدق" من هذا النوع. وهو أمر سيحصل إن رأّت قوى إسلاميّة في المجتمع الفلسطينيّ بين البحر والنهر نفسها جزءًا من القوى الإسلاميّة ومن مجهودها في قتال إسرائيل.

ماذا يعني للعرب الفلسطينيّين. نتوقع في حالة كهذه أن ينقسم العرب الفلسطينيّون في إسرائيل إلى أوساط محدودة تؤيّد حرب الدولة وجهودها ضدّ الإسلام العسكريّ ومنظّماته على حدودها، وبخاصّة أنّه يحمل صبغة أصوليّة وعنيفة غير محدودة. وقد يترجم هذا التأييد إلى تعاون في كلّ المستويات مع مجهود الدولة الحربيّ، وصولًا حدّ تجنّد المزيد من العرب الفلسطينيّين في صفوف الجيش الذي ستُنزع عنه -في هذه

الحالة- صفة "جيش احتلال" وسيكتسب مجهوده شرعيةً نسبيةً في عيون المتجندين والأوساط التي تؤيدهم والتي سيحزّكها خوفها من تمثيلات داعش والعنف الأصولي في دول الجوار. من شأن تطوُّر كهذا أن يغيّر وجهة العلاقات بينها وبين الدولة تمامًا، وأن يستدعي تغيير الخطاب والمفردات لِقَهْمَة هذه العلاقات من جديد.

لا نستبعد أن تؤيد أوساط أخرى بين العرب الفلسطينيين قتال الإسلام السياسي والعسكري ضد إسرائيل علناً وأكثر بالصمت. وقد تجد بعض هذه القوى نفسها مرشحةً طبيعيةً للانخراط في صراع ديني كهذا في إطار نظريات صراع الوجود مع اليهود في فلسطين كما يقول حزب الله أو مشروع دولة الخلافة. والمقصود أنّه ستزيد في مثل هذا السيناريو شقّة الخلاف والانقسام داخل المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل. وستلجأ المؤسسة الإسرائيلية إلى العصا الغليظة ضد "الأعداء" منهم، وإلى "سلة من المحفزات والامتيازات" للذين يتخذون موقفًا في صفها وينخرطون في مجهودها الحربي أو السياسي ضد حركات الإسلام السياسي المتطرف، وبخاصة في الجانب العسكري على حدودها. بل رأينا أنّ الحكومة في إسرائيل لا تنتظر حصول ذلك لتتخذ إجراءات قمعية، فقد لجأت كما أشرنا إلى إخراج الحركة الإسلامية -الجناح الشمالي- من القانون.

اصطفاف القوى. العلاقة الأيديولوجية بين قوى الإسلام السياسي في داخل المجتمع العربي هنا، والإسلام السياسي بأشكاله الأصولية، أحيانًا قد تشدّ بعرب فلسطينيين إلى إغراء الانخراط في المجهود الحربي ضدّ دولة إسرائيل. مثل هذا الأمر سيعقد الأوضاع تمامًا. عندذاك، ستطالب الدولة والمجتمع اليهودي بأسره العرب الفلسطينيين في إسرائيل بالامتناع كليًا عن تقديم أيّ عون سياسي أو غيره إلى قوى الإسلام السياسي العسكرية على حدود إسرائيل كأضعف الإيمان. بل ستصدر دعوات ومطالبات أن ينخرطوا في مجهود الدفاع عن الدولة وحربها ضدّ هذه القوى سياسيًا وعسكريًا ومعنويًا. وستلجأ الدولة إلى قمع كلّ ميل إلى قوى الأصولية الإسلامية وكلّ تعبير عن تأييد لها (ولو كان هذا التعبير كلاميًا). معنى هذا أنّ العرب الفلسطينيين سيجدون أنفسهم أمام اهتمام

لا نستبعد أن
تؤيد أوساط
أخرى بين العرب
الفلسطينيين
قتال الإسلام
السياسي
والعسكري ضدّ
إسرائيل علناً
وأكثر بالصمت.
وقد تجد بعض
هذه القوى
نفسها مرشحة
طبيعيةً للانخراط
في صراع ديني
كهذا في إطار
نظريات صراع
الوجود مع اليهود
في فلسطين كما
يقول حزب الله
أو مشروع دولة
الخلافة.

بهم من المجتمع اليهودي والدولة غير مسبوق. وقد تُعَرَّض عليهم صفقة تاريخية تسوي العلاقات على نحو ما بينهما. وقد يتعرَّضون في الوقت نفسه إلى حملة قمع شاملة لكلِّ مَنْ يجرؤ على تضامن أو تماثل مع هذه القوى أو تقديم العون لها. ستنقسم المحافل العربيّة المعتدلة والعالم بين محاولة دعم العرب الفلسطينيين بعامة والضغط على الدولة لئلا تزيد من القمع. موجّهة الأنظار إلى جهات من العرب الفلسطينيين اصطفوا إلى جانب الدولة أو هم على حياد، ودعم غير مشروط لدولة إسرائيل في دفاعها عن حدودها أمام الجهاديين. يُرَجَّح أنّ الغرب سيعتبرها خطاً المواجهة الأوّل مع الإسلام العدمي دفاعاً عن أوروبا والخبير الغربي. ومن عادة الدولة الرسميّة - الشرعيّة أن تحظى في هذه الحالات بدعم الدول الأخرى.

إمكانيّات ومخاطر. من المخاطر في مثل هذه الحالة أنّه قد يتفاقم تفكك العرب الفلسطينيين في إسرائيل وفق خارطة الصراع وتحوّلهم إلى مجموعات متناحرة متصادمة من حيث عقائدها ومصايرها وخياراتها التاريخيّة، وهو ما قد بدأنا نلمس بداياته في السنوات الأخيرة. كلّما احتدم الصراع في مثل هذه الحالة على الحدود، اشتدّ داخل المجتمع العربيّ الفلسطينيّ النقاش حول الخيار الذي ينبغي اعتقاده، وزادت احتمالات الانقسام الداخليّ. سيتمزّق المجتمع بين التجنّد في المجهود الحربيّ والسياسيّ للدولة التي تدافع عن حدودها ومواطنيها (من فيهم العرب)، وقوى تدفع لمواجهة مع إسرائيل ضمن مواجهة دينيّة إسلاميّة - يهوديّة شاملة.

سيكون العرب الفلسطينيون - أكثر من أيّ وقت مضى - حيال المسألة الصارمة من المجتمع اليهودي والدولة: "إمّا معنا وإمّا ضدنا!" وهي حالة ينتفي فيها الخوض في التفاصيل والتمييزات والفوارق الصغيرة في تحديد السياسة العامّة تجاه العرب الفلسطينيين. نرَجَّح في وضع كهذا أنّ إمكانيّة الحياد كموقف قد تكون متعدّرة. التصعيد هنا يكون وجوديّاً من ناحية إسرائيل، وقد يدفعها إلى اعتماد حلول جذريّة من جانبها، وبخاصّة أنّ أوساطاً واسعة فيها طوّرت توجّهات أصوليّة دينيّة أو قوميّة، وأنتجت طرودات عنيفة تتداولها كلّما حصل تصعيدٌ ما في الصراع - كتمارسة الترانسفير وترحيل مجموعات من العرب الفلسطينيين خارج حدودها.

خيارات ضمن المصالحة التاريخية

تمهيد. حكمت فكرتا الصراع والتسوية على أساس تقسيم فلسطين التاريخية والفصل بين الشعبين ثقافتنا السياسيّة عقودًا طويلة. وقد عشنا العقود الأخيرة على هذه الأفكار وتطبيقاتها المختلفة. إذ لا يزال حلّ الدولتين بصيغة ما هو الحلّ المتداول في الأوساط الدوليّة ولدى أوساط واسعة في الشعبين الإسرائيليّ والفلسطينيّ، رغم وجود طروحات ووقائع تقول باستحالة ذلك في الراهن، وأنّ الخيار الأمثل هو تقاسم السيادة بين اليهود والفلسطينيّين، لا تقاسم الأرض في كلّ المساحة الواقعة بين البحر والنهر. ويبدو أنّ الاتحاد الأوروبيّ والإدارة الأمريكيّة تراهنان حتى الآن على هذا الحلّ وتحاولان استئناف مفاوضات السلام بناء على فرضيّاته. ومع هذا، فإننا على اعتقاد بأنّ المسألتين اليهوديّة والفلسطينيّة باتتا مضمفورتين حدّ استحالة الفصل بينهما أو بين مستقبلَيْهما. وهذا أمر في غاية الجديّة والتحدّي بالنسبة للثقافة السياسيّة المألوفة في المجتمعين الفلسطينيّ واليهوديّ، وفي مساحة الصراع ومساعي التسوية. تلك حالة قد تولّد حاجة إلى الخروج من حلقة التسوية من خلال التقسيم الجغرافيّ إلى تسويات أخرى في إطار مصالحة تاريخيّة توسّع مروحة الخيارات والحلول الممكنة. ليس هناك إجماع على هذا الخيار بين العرب الفلسطينيّين في إسرائيل، وإن كان خطابهم السياسيّ وأداؤهم ينشد أحد السيناريوهات المتأبّية من المصالحة أو تصبّ في اتّجاهها. وقد أشارت وثائق التصدّرات المستقبلية كلّها إلى هذا الاتّجاه - وإنّ بتفاوتٍ ما.

لدى مناقشة سيناريوهات ضمن خيار المصالحة، وفي هذه النقطة على وجه التحديد، من المهمّ أن نؤكّد أنّها تشترك في مكوّن أساس هو الانتقال من حالة الصراع إلى حالة تسوية مختلفة الأشكال. وقد يتطوّر شكل ما من التسوية - دولتان مثلاً - إلى شكل جديد منها هو دولة واحدة مثلاً، أو إلى شكل ثالث: كونفيدرالية بين الدولتين. والمشارك بين السيناريوهات ضمن هذا المسار هو أنّ العلاقات بين الشعبين في المساحة بين

لا يزال حلّ
الدولتين
بصيغة ما هو
الحلّ المتداول
في الأوساط
الدوليّة ولدى
أوساط واسعة
في الشعبين
الإسرائيليّ
والفلسطينيّ،
رغم وجود
طروحات
ووقائع تقول
باستحالة ذلك
في الراهن، وأنّ
الخيار الأمثل هو
تقاسم السيادة
بين اليهود
والفلسطينيّين،
لا تقاسم الأرض
في كلّ المساحة
الواقعة بين البحر
والنهر

البحر والنهر قد تتحسن وتسير نحو انفراج واضح. ونشير هنا إلى الدور الفاعل الذي يُمكن أن يكون للعرب الفلسطينيين في إسرائيل شرط أن يروا إلى أنفسهم كمجموعة قادرة على الفعل والتأثير وممارسة الفعل السياسي باستقلالية ومسؤولية كجماعة فاعلة. بل ينبغي أن يكون لهم كجماعة صوتهم الخاص المسموع، لا على الساحة الإسرائيلية فحسب، بل كذلك على ساحة الصراع وعلى الصعيد الإقليمي. نقول هذا، وقد بدأنا نلمس في السنوات الأخيرة اهتماماً دولياً وإسرائيلياً متزايداً بـمكانة الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل والدور الذي يُمكن أن تقوم به مستقبلاً. وهو أمر يوازيه في الواقع غياب تصوّر ذاتي كهذا للعرب الفلسطينيين في إسرائيل. وهذا بالتحديد ما نلفت إليه النظر في هذا التقرير. يُتيح التوصل بالتفاوض إلى اتفاق مصالحة تاريخية بين الشعبين، على نسق تلك التي حصلت في جنوب أفريقيا، إمكانيات واسعة للترتيبات والإجراءات البانية للعيش المشترك وللعلاقات بين الشعبين.

وللمصالحة بين الشعوب بعد سنوات من الصراع قواعدها أو شروطها. فهي ممكنة إذا اعترف الشعبان المتصارعان بمسؤولية كلٍ منهما عن حصته في الصراع؛ وهي حصّة غير متساوية في سياقنا. فمصالحة إسرائيلية - فلسطينية مثلاً تفترض أن يقوم طرفا المصالحة بتوفير رزمة استحقاقات وإجراءات على الأرض. ستقوم إسرائيل مثلاً بالتخلّص من نزعات كولونيالية في وجودها كالاعتراف بالمسؤولية عن النكبة وما أعقبها من غبن تاريخي بحق الشعب الفلسطيني، ولا سيما إقامة إسرائيل على أنقاض وطنه وحاضرتة واحتلال أرضه في غزّة والضفة والاستحواذ على موارده الطبيعية واستثمارها، وعن الأضرار التي لحقت به والخسائر المادية والبشرية والمعنوية. وسيكون عليها القبول بالبحث في قضية اللاجئين وسُبل حلّها. يعقب ذلك صفحٌ وغفران فلسطينيان. ومن ثمّ تأتي الإجراءات التي تسعى إلى ترتيب هذه المصالحة وترجمتها إلى ترتيبات نهائية على الأرض. ومن المفروض في هذه الحالة أن تطل هذه الإجراءات كلّ اللّفات، بما فيها ملفّ القدس واللاجئين، والاتّفاق على ترتيبات السيادة المشتركة أو المنفصلة وإقامة لجان التحقيق في

أحداث فارقة لأجل التوصل إلى الحقيقة، ومنها إلى الصفح وما تعنيه المصالحة من إعلان نهاية الصراع.

المصالحة، إذا جرت، قد تُفضي إلى إنتاج بُنى سياسية جديدة تُتيحها المصالحة وتوفّر شروطها. مثل هذا السيناريو يُحسّن من شروط حياة ومكانة العرب الفلسطينيين في إسرائيل، ويضعهم على قدم المساواة مع شعبهم والشعب اليهودي.

نشير هنا إلى إمكانية أن تكون المصالحة تدريجية، وأن تبدأ بخطوة مفصلية تتطوّر الأمور منها نحو مصالحة أشمل. فإقامة الدولة الفلسطينية - كما هو مبين في السيناريو التالي - قد تكون بداية طيبة لسيرورة مصالحة أو لوقف الصراع ومنع تمّده أو تعمّقه كتهديد لمصالحة لاحقة. فإقامة دولة فلسطينية مستقلة ضمن تفاهات واتفاقيات دولية أو بين الطرفين تشكّل مدخلاً لمصالحة أشمل. يعني هذا أنّ المصالحة إن سبقت قد تُفضي - في ما ستُفضي - إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وإقامة دولة كهذه ضمن تسوية أو اتفاق قد يُفضي إلى مصالحة في وقت لاحق.

السيناريو الثالث - الدولة الفلسطينية المستقلة

مضمون السيناريو. قيام الدولة الفلسطينية المستقلة كما أيدتها الغالبية العظمى من الدول في تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأوّل /ديسمبر عام 2012 (صوّتت 9 دول فقط ضدّ القرار)، ومعظمها تدعم مبدأ الشرعية لدولة فلسطينية على أساس حدود العام 1967. ولا يزال هذا السيناريو موضع التفاوض الإسرائيلي الفلسطيني وفي مركز الخطابين السياسيين الإسرائيليين والفلسطينيين عن التسوية وحلّ للصراع. يبدو ذلك كنتاج لقرّة التسارع، وكإرث من قرار التقسيم في العام 1947 الذي قسم فلسطين التاريخية بين الشعبين اليهودي والفلسطيني. وفي هذا الصدد، نأخذ في الحسبان أنّ المزيد من الأوساط في إسرائيل وفلسطين باتت تشكّك - في ضوء تسارع مشروع الاستيطان واتّساعه - في احتمالات تحقّق هذا السيناريو أو جدوى تحقّقه بالنسبة للفلسطينيين وطبيعة الحيز الجغرافي الذي سيكون من نصيبهم ضمن هذا الإطار.

نشير هنا إلى
إمكانية أن
تكون المصالحة
تدريجياً، وأن
تبدأ بخطوة
مفصلية تتطوّر
الأمور منها نحو
مصالحة أشمل.
فإقامة الدولة
الفلسطينية
- كما هو مبين في
السيناريو التالي -
قد تكون بداية
طيبة لسيرورة
مصالحة أو لوقف
الصراع ومنع
تمّده أو تعمّقه
كتهديد لمصالحة
لاحقة

وقد يكون مضمون هذه الدولة مكثفًا وجوهريًا لجهة ممتعتها بسيادة تامة في حدودها، بما في ذلك شؤون الأمن والحدود والاقتصاد والعملية، أو قد تكون دولة ذات كثافة أقل مع بقاء بعض الأمور متعلقة بدولة إسرائيل (كالأمن وأجهزته والاقتصاد والعملية المعمول بها). معنى هذا أنه قد تقام دولة فلسطينية كاملة السيادة القومية، أو دولة منقوصة السيادة في بعض النواحي.

ماذا يعني للعرب الفلسطينيين. في مثل هذا الوضع، قد ينشأ تطوران متناقضان تمامًا في علاقة الدولة بالعرب الفلسطينيين في إسرائيل. **في الاتجاه الأول.** قد يحصل انفراج في العلاقة وتستتب الأمور إلى جهة تطبيع كامل على أساس حياة مشتركة تقوم على العدل والمساواة في كل نواحي الحياة من خلال إشراك متكافئ للعرب الفلسطينيين في الحكم وتوزيع الخير العام. والفرضية هنا أن الدولة ستراجع عن تصنيف الفلسطينيين فيها كأعداء أو كخطر أممي وما يمكن أن يترتب عن ذلك، بل ستعتبرهم مواطنين كاملين وأقلية قومية شرعية تتمتع بكل حقوقها الجمعية. لا يغيب عن بالنا في هذا الإطار أن ترد إمكانية أن يُصار إلى تطوير نوع من الأوتونوميا الثقافية أو اللغوية للعرب الفلسطينيين ضمن تفاهات بينهم وبين الدولة. **وفي الاتجاه الثاني المعاكس.** قد تكون نمة نزعة لدى المجتمع الإسرائيلي اليهودي إلى "التعويض" عن "تنازل" جغرافي إستراتيجي في الحيز المكاني بضغط ديمغرافي اقتصادي على العرب الفلسطينيين في إسرائيل، بتوكيد يهودية الدولة وتوطين المستوطنين من جديد في مناطق سكنى الفلسطينيين وعلى حساب فرص تطوّرهم وتوسّع بلداتهم. وقد صدرت تصريحات ومقترحات عن قيادات إسرائيلية يهودية بهذا الاتجاه.

اصطفاف القوى. وجود حلّ بعد كل هذه العقود من الصراع سيجعل الكثيرين يتجاهلون التفاصيل ويكتفون بالحلّ والتسوية، وسيدافعون عنه مَهْمَا كانت النتائج المترتبة عنه. النخب في إسرائيل والجانب الفلسطيني والعالم العربي ستدافع عن حلّ العقدة التاريخية. هذا يعني إدارة الظهر لما قد يحصل هنا في إسرائيل أو دفع العرب الفلسطينيين إلى الزاوية،

بذريعة ضرورة تماشيتهم مع هذا الحل وعدم التصعيد مَهْمًا كانت حصّتهم أو انعكاسات الحلّ عليهم. كذلك سيجد العالم نفسه محرّرًا بعد سنين طويلة من الاشتغال بقضية معقّدة، لأنّه بحاجة إلى الراحة من هذا الملفّ وسيبتعد باهتمامه عنه. المقصود أنّ العرب الفلسطينيين لن يكونوا على أجنّدة أيّ من القوى إلّا في حالات تصعيد غير مسبوقه. ربّما كان حليفها في داخل المجتمع الإسرائيليّ نفسه من قوى تريد دمجهم في الحياة العامّة والاقتصاد كجزء من المشهد الإسرائيليّ وكعامل هامّ في تكريس الاستقرار بعد حلّ الدولتين.

مخاطر وإمكانيّات. في مثل هذه الحالة، فإنّ ضغطًا من الأکثرية اليهودية على العرب الفلسطينيين في إسرائيل قد يُفضي إلى تصعيد داخل إسرائيل. وهو تصعيد قد يُعيد إلى الأذهان فكرة تبادل السكّان أو فرض ضمّ قسريّ لسكّان عرب فلسطينيين في إسرائيل إلى الدولة الفلسطينية الجارة بتعديلات حدودية من جانب واحد، أو بدء مرحلة جديدة تخيّر الدولة مواطنيها الفلسطينيين بين تنازلهم عن حقوق جمعيّة ومدنيّة والانتقال إلى الدولة الفلسطينية. ذهاب الدولة في هذا الاتجاه من شأنه أن يفتح الصراع مع الشعب الفلسطينيّ من جديد؛ وذلك أنّ الدولة الفلسطينية بجوار إسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدي على الأرجح حيال سيناريو تصعيديّ كهذا. مقابل هذا، قد يستفيد العرب الفلسطينيون هنا من التسوية والانفراج فيستطيعون بواسطة ضغط داخل المجتمع اليهوديّ الانخراط من موقع محترم في التجربة الإسرائيلية من جديد على أسس جديدة مواطنية. إنّ تهدئة الأجواء وإزالة فتيل الصراع القوميّ داخل إسرائيل قد يفتح الصراع على مستوياته المدنيّة الأسهل للتسوية بين الدولة والعرب الفلسطينيين فيها.

السيناريو الرابع - الدولة الثنائية القومية

مضمون السيناريو. حصول اتّفاق على العيش المشترك ضمن دولة واحدة ثنائية القومية من البحر إلى النهر تقوم على أساس ترتيبات متّفق عليها بين الشعبين تشمل الفلسطينيين في إسرائيل أيضًا. يتأتّى هذا من خلال ترتيبات تشريعية ومؤسّساتية جديدة تضمن للفلسطينيين مشاركة على قدم

المساواة في السيادة والإدارة ومواقع صنع القرار والسياسات. يصير العرب الفلسطينيين ضمن هذا السيناريو جزءًا من الجهاز السياسي ضمن ترتيبات عينية منصوص عليها دستوريًا ممتنعين بالخير العام وبالفرص في كل مجالات الحياة، ويكونون قادرين على تحقيق أنفسهم كجماعة قومية وكأفراد، ووصولًا إلى حق تقرير المصير ضمن إطار دستوري سياسي متفق عليه مع الشعب اليهودي وقياداته وفق ديمقراطية توافقية تقضي بنظام تمثيلي متفق عليه للشعبين. ومن المفروض أن ينعكس ذلك في رموز الدولة أيضًا - ولا سيما العلم والنشيد والشعار.

حصول اتفاق على العيش المشترك ضمن دولة واحدة ثنائية القومية من البحر إلى النهر تقوم على أساس ترتيبات متفق عليها بين الشعبين في الفلسطينيين في إسرائيل أيضًا.

ماذا يعني للعرب الفلسطينيين؟ . مثل هذا التطور ينظم علاقة العرب الفلسطينيين بالدولة ونظامها الجديد وتُحفظ لهم في إطاره مكانتهم وحقوقهم. وضع كهذا يشكّل تغييرًا جذريًا في حالة الخلل، لأنها تُقرّ باستحالة التقسيم القائم على أساس الفصل بين الشعبين وبداية مرحلة العيش المشترك وفق فكرة الشراكة لا في الحيز فحسب، بل كذلك في الحكم والموارد والسيادة. وهو ترجمة للانتقال من مبدأ تقاسم الأرض فقط إلى مبدأ تقاسم السيادة كذلك، ومن مبدأ الفصل بين الشعبين إلى طرق جديدة من العيش المشترك بينهما. وهو ما يترتب عليه مراجعة سجل الروايات والهويات المتناحرة والحرب الكلامية والفعليّة المستمرة منذ عقود. في إطار سيناريو كهذا، يكون العرب الفلسطينيون في إسرائيل جزءًا من شعبهم بين البحر والنهر ويشترك مصيرهم بمصيره من جديد.

اصطفاف القوى . حلّ كهذا سيحظى بدعم من مختلف القوى المعنوية بالصراع، عربيّة كانت أم دوليّة. لن تعارض ذلك إلا جهاتٌ يمينية ومعظم التيارات ذات النزعة الصهيونية المغالية. قد تكون معنوية بالتخريب على مثل هذا التطور، وقد تستفيد من مُطابقتها في الخارج.

مخاطر وإمكانيات . المخاطر هنا قليلة مقابل الإمكانيات الواسعة التي يمكن أن يفتحها تطوُّر كهذا على كل الصُّعد، في مستوى مكانة العرب الفلسطينيين وحقوقهم والفرص الاقتصادية والسياسية التي ستفتح أمامهم. الوضع الجديد يستقدم عوامل تدفع العرب الفلسطينيين إلى تعديل

تَمُوضِعِهِم وسلوكهم السياسيَّين بما يخدم مصالحهم أو تقتضيه المستجدات؛ لكنّه قد يضعهم في مواجهة حادّة مع تيارات صهيونيّة يمينيّة تعارض هذا السيناريو.

سيولة السيناريوهات وتقاطعها

كلّ السيناريوهات غير قائمة بحدّ ذاتها، ولا يُمكن أن ترسم بحذافيرها كما رسمناها أو كما أوردناها كإمكانيّات محتمّة. فهناك عوامل كثيرة متقاطعة متداخلة في السيناريوهات نفسها وخارجها يُمكن أن تؤثر بقوة فيها. فخارطة القوى الإقليميّة ومآل الصراعات داخل الأقطار العربيّة راهناً ستؤثر حتّى، وكذلك طبيعة القوى التي ستفوز في الصراعات أو ستمسك بزمام الأنظمة والدول التي ستتشكّل كمحصّلة للحروب الأهليّة والصراعات الراهنة.

في مرحلة سابقة من تاريخ الصراع بين الحركة الصهيونيّة والشعب الفلسطينيّ، انتظر الفلسطينيون عمومًا - من فيهم العرب الفلسطينيون في إسرائيل لاحقًا - "الفرج العربيّ" والحلّ العربيّ لوضعيّة تطبيقات المشروع الصهيونيّ في فلسطين التاريخيّة وصولًا إلى النكبة وما أعقبها، حلا يأتي من الشعوب والدول العربيّة مجتمعة أو من إحداها. يومذاك، اعتقد أهلنا - بسبب من شعورهم العميق بالهزيمة والعجز - أنّ الحلّ قد يأتي من المحيط العربيّ، وما عليهم سوى الانتظار، ولا سيّما أنّ الدول العربيّة كانت في عزّ استقلالها وعنفوانها. وقد غدّت هذه النزعة تحولاتٌ جذريّة شهدها العالم العربيّ آنذاك في مستوى تغيير أنظمة الحكم وبروز المدّ القوميّ وخطابه. وهي حالة انتهت على نحوٍ ما بعد ما سُمّي نكسة العام 1967 وبروز حالة الوهن العربيّ والعجز عن الانتصار على إسرائيل. وهي الحالة التي تطوّر منها المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ بإستراتيجيّاته وبرامجه، وصولًا إلى إعلان الجزائر والعزوف عن الميثاق الوطنيّ الفلسطينيّ والقبول نهائيًّا بتقاسم الأرض في إطار تسوية مع إسرائيل. وتتكرّر حالة الانتظار الآن من خلال رهان أوساط من مجتمعنا على الإسلام السياسيّ على أطيافه وعلى ما يُعتبر مكاسب له ضمن التحوّلات الجارية الآن. ولأنّنا في حالة مشابهة، من حيث الشعور العامّ بانسداد الأفق فلسطينيًّا

**كلّ
السيناريوهات
غير قائمة بحدّ
ذاتها، ولا يُمكن
أن ترسم
بحذافيرها كما
رسمناها أو
كما أوردناها
كإمكانيّات
محتمّة. فهناك
عوامل كثيرة
متقاطعة
متداخلة في
السيناريوهات
نفسها وخارجها
يُمكن أن تؤثر
بقوّة فيها**

ومحلّيًا وبرز مدّ إسلامي بشقّيهِ السياسيّ والأصوليّ العدميّ، نتوقّع ظهور توجّهات تقول بإمكانية انتصار الإسلام السياسيّ في المنطقة كلّها بما فيها فلسطين التاريخيّة. بل هناك بيننا من يعوّل على هذا الانتصار ويؤكّد لنفسه ولجته أنه من شكّ في هذا الانتصار قريب جدًا أكثر ممّا نتصوّر. وما من شكّ في أنّ انتصار الإسلام السياسيّ أو العسكريّ في المنطقة العربيّة أو في جزء منها سيترك أثره على ما ذكرناه من سيناريوهات لجهة تعقيد حصولها أو تسريعها. ففوز الإسلام السياسيّ في دول الجوار قد يدفع صوب مواجهة مفتوحة مع إسرائيل، وإلى حرب وجود لا حرب حدود يُضطرّ فيها العرب الفلسطينيون في إسرائيل إلى حسم خيارهم في المستوى الوجوديّ -إمّا مع الدولة أو ضدها بحيث تنتفي إمكانية التزام الجياد.

تطوّر كهذا في صيغته المحدودة يعني بالنسبة لإسرائيل الدولة والمجتمع اليهوديّ تأجيل المسألة الفلسطينية وملفات العلاقة مع العرب الفلسطينيين في إسرائيل لمواجهة الخطر الجديد. أمّا إذا شهدنا تطوّرًا غير محدود في هذا الاتجاه وصولًا إلى حرب شاملة، فستتبع تداعيات هذه الحرب المسألة الفلسطينية تمامًا، ومعها قضية العرب الفلسطينيين في إسرائيل. وسيصيرون إمّا مع الدولة في مجهودها الحربيّ، وإمّا ضدّ الدولة. وفي الحالة الثانية، ستصعدّ الدولة من حملات القمع وصولًا إلى خيار الترحيل كجزء من فرصة تفتحها أمامها الحرب الشاملة. المقصود بهذا أنّه قد يدفع العرب الفلسطينيون في إسرائيل أكثر من غيرهم ثمن حرب كهذه.

في حال كهذه، ستجد إسرائيل (الدولة والمجتمع) نفسها في شراكات وتحالفات مع قوى عربيّة مناهضة لقوى الإسلام الجهاديّ أو السياسيّ، في إطار ضمان مصالحها أو جزء منها، وهو ما ستكون له تبعات على موقف جزء من المواطنين العرب - الفلسطينيين، الذين قد يتّخذون موقفًا داعمًا للتحالفات هذه، مقابل جزء آخر يعترض على ذلك. قد تصير إسرائيل جزءًا من القوى والتحالفات المناهضة للإسلام الجهاديّ مشاركةً في مجهود متعدّد الأطراف في مواجهته. نقول هذا مشيرين إلى إمكانية امتداد الصراع المذهبيّ بين إسلام سيّ وأخر شيعيّ -وإن بتسميات مختلفة-، ودخوله على خطّ الصراعات والحروب

المتنقلة في المنطقة ليُسهم في التأثير على السيناريوهات كما رسمناها. وفي المنطقة أكثر من موقع ساخن يشهد مطالع مثل هذا الصراع كما يجري في العراق وسورية واليمن مثلاً، أو التلمل الشيعي في السعودية والبحرين. في حالات كهذه، تتغير مفردات الصراع وطبيعته وخرطة التحالفات والعداوات. وهي تحولات جذرية تُغيّر من سيروية كل سيناريو من تلك التي أوردناها آنفاً، وتُغيّر من طبيعة الدور الذي يُمكن للعرب الفلسطينيين في إسرائيل أن يضطلعوا به. إن بقي لهم دور يُذكر.

تقاطعات. مَهْمَا يكن السيناريو الممكن. وقد ينشأ أحد السيناريوهات عن الآخر. ، فبينها قاسم واحد مشترك، وهو أنّ جميع هذه الخيارات، سواء أخطبت بمباركة العرب الفلسطينيين في إسرائيل أم لم تحظ، أجزت بإشراكهم أم بدونهم، تتطلب نوعاً من الاستعداد للتعامل معها. سيكون من النافع أن نحدّد موقفاً ونوعاً من الإرادة الجامعين في التعاطي مع السيناريوهات المذكورة، ومن التحوّلات الناشئة عنها.

نأخذ بالاعتبار، في حال تطوّر نزعات العيش المشترك والمساواة والتكامل بين الشعبين في إطار السيناريوهات الكبرى. دولة واحدة أو مصالحة تاريخية. ، أن تنتفي الحاجة إلى وجود جمعي بالمعنى الذي تفترضه السيناريوهات المضادة: تحوّل إسرائيل إلى دولة أبرتهايد معلنة، أو تعرّض العرب الفلسطينيين في إسرائيل لعنف الدولة. فقد تنشأ حالات تجد فيها المجموعات المكوّنة للمجتمع الفلسطيني الخروج من الخيمة الجامعة للهوية الفلسطينية في مساحة فلسطين التاريخية والذهاب في خياراتها الخاصة. معنى ذلك أنّه لن تكون بها حاجة إلى قرار أو إرادة من بقية المجموعات المكوّنة للشعب الفلسطيني. تلك حالة قد تنشأ في ظلّ بنية شعبنا وتركيبته الاجتماعية والدينية، بل إنّ تمّة في واقع التجزئة النسبية القائم ما يؤسّس لمثل هذا التطوّر الداخلي.

تمّة شكل آخر للاصطفاف الداخلي لمجتمعنا قد ينشأ من حصول تواصل وتلاحم مع أجزاء شعبنا الأخرى. ضمن السيناريوهات الكبرى، سواء أكانت متّجهة نحو المصالحة والعيش المشترك أم

**قد تنشأ
حالات تجد
فيها المجموعات
المكوّنة للمجتمع
الفلسطيني
الخروج من الخيمة
الجامعة للهوية
الفلسطينية في
مساحة فلسطين
التاريخية
والذهاب في
خياراتها الخاصة.
تلك حالة قد
تنشأ في ظلّ بنية
شعبنا وتركيبته
الاجتماعية
والدينية، بل
إنّه تمّة في واقع
التجزئة النسبية
القائم ما يؤسّس
لمثل هذا التطوّر
الداخلي.**

علينا، ضمن
السيناريوهات
الكبرى،
أن نأخذ في
الحسبان المسألة
الديمقراطية
التي ستشهد
تغييراً نوعياً من
المهم أن ندخله
ضمن حساباتنا
الإستراتيجية
كجماعة مفكرة
تسعى إلى دراسة
المستقبل لغرض
المشاركة وفق
قدراتها في تحديد
المستقبل وصناعة
التاريخ، جنباً إلى
جنب مع قوى
أخرى تُشاركها
الحيزين المكاني
والزمني

نحو تصعيد الصراع . . فتتولد هناك حاجة إلى ترتيب أمر الإدارة الجامعة والهيئات والتمثيل الذي يعكسها على نحو مُغاير لجهة توحيدها، فتنتهي شروط الحديث عن "الفلسطينيين في إسرائيل"، ويصير الحديث عن الشعب الفلسطيني مقابل الشعب اليهودي في فلسطين التاريخية. وهو سيناريو له ما يبرّره في الحساب الإجمالي للديمقرافيا والجغرافيا. بل إنه يدخل منذ قرار التقسيم عام 1947 في الحسابات الإستراتيجية للشعبين اليهودي والفلسطيني وللمنظومة الدولية المتعاطية مع الصراع التاريخي على فلسطين وفيها.

يعني هذا أنه علينا، ضمن السيناريوهات الكبرى، أن نأخذ في الحسبان المسألة الديموقراطية التي ستشهد تغييراً نوعياً من المهم أن ندخله ضمن حساباتنا الإستراتيجية كجماعة مفكرة تسعى إلى دراسة المستقبل لغرض المشاركة وفق قدراتها في تحديد المستقبل وصناعة التاريخ، جنباً إلى جنب مع قوى أخرى تُشاركها الحيزين المكاني والزمني.

القاسم المشترك ذاته يُعيدنا إلى نقطة سابقة ذكرناها من قبل، وهي البناء الذاتي من جديد للأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل لتكون قادرة على دراسة المستقبلات الممكنة والاستعداد لأخذ دور فاعل ومؤثر في ما يُمكن أن ينشأ ويتطور من سيناريوهات ممتدة بين قصيرة المدى وبعيدة. ونقترح التقرير الإستراتيجي هنا بداية لذلك.

سيناريو مكمل... سيناريو اعترضني. السيناريوهات متّصل بعضها ببعض، أو مكمل بعضها لبعض. ومن المهم أن نرى ذلك ونعيه حتى لا تظلل الخيارات أمامنا على نسق "إما... أو...". علينا أن نرى القواسم المشتركة بين كل الخيارات المتأتية من المصالحة أو من تلك التي تصب في الاتجاه. وعلينا أن نرى إلى تلك النتائج المترتبة عن خيارات غياب المصالحة مثل التصعيد في جميعها مثلاً. ومن هنا تنشأ الحاجة إلى مبادرات اعراضية تدعم ما هو مرغوب وتعيق ما هو غير مرغوب. ففي حالة التصعيد، يُمكن للعرب الفلسطينيين في إسرائيل أن يطرحوا خيار الحكم الذاتي، أو حكماً أكثر تطوراً في سبيل اعتراض التصعيد أو مواجهة خيار العنف الذي قد تفرضه الدولة.

في هذه الحال، يُمكن عدم إقفال الباب أمام اعتراضات أو مبادرات تحمّلها التطوّرات، خاصّة تلك غير المرغوب فيها، على أن تظلّ للسيناريوهات المرسومة هنا قواعد نظريّة وإمكانيّات تتحرّك في تخومها ومنتقل بينها بمرونة على أمل اجترّاح الممكن والنافع لنا كجماعة. (انظر المصفوفة)

إنّ السيناريوهات الاعتراضية تفترض أيضًا اختيار إستراتيجيّات مناسبة. فرفض التصعيد مثلاً وطرح الحكم الذاتيّ بديلاً يقتضي العمل بوسائل لا عنفيّة وهكذا. ونشير إلى أنّ وثيقة التصرّو المستقبلّي (اللجنة القطريّة)، والدستور الديمقراطيّ الذي طوّره مركز "عدالة"، يطرحان الأوتونوميا والمشاركة في الحكم ضمن سيناريو حلّ الدولتين.



الأهداف المُمكنة
للـعرب الفلسطينيين
داخل الخط الأخضر

تمهيد

لا يتوقّف التفكير الإستراتيجي في رسم سيناريوهات أو استعراضها بمُكناتها ومنغلقاتها، بل يتجاوز عمليّة الاستعراض والتحليل إلى محاولة وضع أهداف للعمل علي هذه السيناريوهات لجهة تطبيقها ودفْعها إلى أمام نحو التحقق، أو لجهة اعتراضها ومنع حصولها أو صدّ أضرارها المتوقّعة. وعليه، فإنّ وضع أهداف لهذا الاتجاه أو ذاك هو جزء من هذه العمليّة، وهو بداية الشقّ العمليّ للتفكير الإستراتيجي. فتحديد الأهداف هو مقدّمة للماءة القدرات سعياً إلى تحقيقها. وهو بداية لرسم خطط عمل توضع أمام السلطة الإستراتيجية أو الجهة المكلفة بالتنفيذ أو تلك التي تأخذ على عاتقها مهمّة تحقيق الأهداف.

في المعتاد، تكون الأهداف ممتدّة على محور الزمن. ومنها ما يقتضي العمل عليه فوراً وفي مدى قصير، ومنها ما يُمكن تركه لدى بعيد أو متوسط. وقد حاولنا في ما يلي رسم خارطة الأهداف.

من الطبيعيّ أن نذهب من تحديد السيناريوهات إلى ثلاث عمليّات متوازية متراكمة مجتمعة وهي:
أولاً. أن نشقّ الأهداف الإستراتيجية من السيناريوهات الممكنة الحصول. وهي أربعة مسارات ذكرناها آنفاً تتضمّن -في تقديرنا- سيناريوهات فرعيّة ينبغي الالتفات إليها (انظر المصفوفة).

ثانياً. أن نصنّف هذه الأهداف بين أهداف قصيرة المدى، وأخرى متوسطة المدى، وثالثة بعيدة المدى.
ثالثاً. أن نرى التقاطعات الزمنية بين هذه الأهداف وتطابق بعضها أو وجود علاقات هرميّة بينها على نحو ما سنبيّن في موضع لاحق.

أفضت مناقشات فريق العمل واللقاءات مع قيادات اجتماعية وسياسية جرى استطلاع رأيها إلى توصية بالعزوف عن السيناريوهات الكُبرى بعد تشخيصها، والبدء فوراً بالعمل على المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل لجهة بنائه الداخلي في ضوء ما اعتراه من تشرذم وتفكك وغياب كل إرادة جامعة أو رأي عام موحد، من ناحية، وعدم حصول أيّ تغيير ملموس في مكانته وآفاق تطوره، من ناحية أخرى. كل هذا في ظلّ مُراوحة سياسات الحكومة والدولة مكانها في ما يتصل بمجتمعنا، وقيامها على نهج نظام القمع من جهة، والمكافأة من جهة أخرى. فمن ناحية، ثمة سلسلة من التشريعات المناهضة لمجتمعنا على خلفية قومية، ومن ناحية أخرى ثمة مشاريع تدخل وخطط وتحويلات مالية للتطوير العمراني وتطوير المرافق الاقتصادية - ولا سيما في قطاعي البنى التحتية والتشغيل.

تطوير نص
مؤسس وناظم
للأقلية العربية
الفلسطينية في
إسرائيل يعني
إعادة صياغة
ثوابت إجماعية
على نحو منفتح
ومتقبل ويحدد
مضامينها، بما
في ذلك طبيعة
العلاقات
الداخلية بتكريس
مفاهيم التعددية
وقيم الديمقراطية
والحوار والمساواة
بين الجميع.

الأهداف هنا:

أ. تطوير نص مؤسس وناظم للأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل يعني إعادة صياغة ثوابت إجماعية على نحو منفتح ومتقبل ويحدد مضامينها، بما في ذلك طبيعة العلاقات الداخلية بتكريس مفاهيم التعددية وقيم الديمقراطية والحوار والمساواة بين الجميع.

ب. تأسيساً على البند (أ)، يُصار إلى تطوير مدى معقول من إرادة جامعة من خلال بناء هيئات جامعة. وهنا، تنبغي دراسة الجدوى في خيارين اثنين: 1. تطوير ما هو قائم من هذه الهيئات (لجنة المتابعة واللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية)؛ 2. تأسيس هيئات جديدة تتجاوز البنية القائمة في التسميات وفي طبيعة التمثيل والنظام الداخلي والوظائف. وهناك إمكانية للدمج بين الاثنين على شكل تطوير القائم من هيئات وبناء الجديد وفق الحاجة.

ج. تأسيساً على البندين (أ) و (ب) وفي موازتهما، يُصار إلى تطوير إرادة جامعة ممثلة في الهيئات وقراراتها ومفهومها القائم على تطوير رؤيا متفق عليها لتحظى بإجماع القوى الفاعلة.

الأهداف المتوسطة المدى (بين 10 و 20 سنة)

في هذا المستوى يُكننا أن نتبين تلك الأهداف التي يُمكن الوصول إليها في غضون 10 - 20 سنة. وتبيّن من المناقشات التي أجراها فريق العمل أنّها أهداف في مستويين؛ في المستوى الداخلي ومستوى العلاقة مع الدولة.

في المستوى الداخلي:

تحقيق نوع من الإرادة الجامعة في إطار من ثقافة التعددية وآلياتها، من خلال وضع النصوص المؤسسية وتطوير الأطر التمثيلية وبناء أطر جديدة بما تقتضيه الضرورة.

في مستوى العلاقة مع الدولة:

1. إحقاق المزيد من حقوق المواطنة، وأبرزها المساواة في مجال الاقتصاد والتنمية والحكم المحلي وتحصيل الموارد وتوسيع حيز العيش من خلال تغيير سياسات البناء والتنظيم.

في المحصلة، يُكننا أن نعتبر أنّ الهدف الأساسي في المدى المتوسط هو تحقيق المساواة دستورياً وقانونياً وعملياً في مستوى الأفراد والجماعة. ولا بدّ من ارتباط النضال من أجل الحقوق في هذا الباب مع النضال الذي تخوضه مجموعات أخرى في الدولة لأجل إنصافها. ولا بدّ هنا من اللقاء النضالي مع قوى أخرى في المجتمع الإسرائيلي - ويصير لازماً في هذا الباب اعتماد إستراتيجية الشراكة مع المجتمع اليهودي.

هنا، تكون الغاية توكيد العرب الفلسطينيين رغبتهم في مواطنة كاملة غير منقوصة في دولة إسرائيل، وذلك في إطار اتّفاق مع الدولة ومن خلال نضال ضدّ سياسات الإقصاء والتهميش.

الأهداف هنا:

أ. ضمان الحقوق الفردية والمساواة في الفرص والإمكانيات لأبناء وبنات الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل كأفراد.
ب. تحصيل اعتراف بنا كمجموعة قومية لها حقوقها الجماعية على نحو ما هو منصوص عليها في المواثيق الدولية المتصلة بحقوق الأقليات القومية والأصلانية. ونفترض أنّ ضمان

الحقوق الجماعية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل من شأنه أن يُعزّز فُرصَ تمتّع الأفراد بحقوقهم. ج. إعادة توزيع الموارد من خلال التعامل مع مفهوم العدل التاريخي وتصحيح الغبن الذي لحق بالفلسطينيين في إسرائيل جزاء الصراع.

الأهداف البعيدة المدى (بين 20 و 40 سنة)

هي المتصلة بالسيناريوهات الكبرى، مثل:

1. تحقيق المصالحة التاريخية بين الشعبين في فلسطين التاريخية ضمن مصالحة أشمل بين المجتمع اليهودي وشعوب ودول المنطقة، أو مع الفلسطينيين دون غيرهم.
2. التأسيس إجرائياً ومن حيث عمليّة التنشئة لحياة مشتركة بصيغة متّفق عليها.

من الصعب هنا تبين اتّفاق أو إجماع بين الفلسطينيين في إسرائيل حوله، وخاصّة في ما يتّصل بتباين الأيديولوجيات والعقائد الفاعلة. فمن العرب الفلسطينيين في إسرائيل من يحلم بدولة إسلامية لا فصل فيها بين الدين والدولة، ضمن مشروع الخلافة أو أي صيغة مشابهة. ويرى قسم آخر وجوب الوصول إلى الدولة العلمانية. دولة المواطنين والجماعات التي تعيش فيها مع فصل تامّ بين الدين (كلّ دين) والدولة. وفي هذا الصدد، تعني الدولة الواحدة دولة الأمة. أمة المواطنين كافة. بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية أو القومية. فهناك من يريد مجتمعاً مفتوحاً على الدنيا والعوالة يضمن المساواة التامة بين الجنسين، ويضمن الحقوق لأفراده ضمن خياراتهم الفرديّة (ذاك نظام اجتماعي مدنيّ دوغما أي شكل الإكراه الدينيّ والعقائديّ أو الاجتماعيّ من أيّ جهة كانت). في المقابل، يصرّ قسم آخر في العقيدة والممارسة على مجتمع دينيّ مرجعيّته الشريعة والأحكام الدينية، على طريقة الإسلام السياسيّ المتجسّد في حركة سياسية دعوية هي الحركة الإسلامية بتيّارها النافذين، وبخطاب إسلامي وافد من الجوار العربيّ الذي صار الإسلام السياسيّ فيه اللاعب الأساسيّ في هذه المرحلة.

هناك من يريد
مجتمعاً مفتوحاً
على الدنيا
والعوالة يضمن
المساواة التامة
بين الجنسين،
ويضمن الحقوق
لأفراده ضمن
خياراتهم الفرديّة
(ذاك نظام
اجتماعي مدنيّ
دوغما أي شكل
من أشكال
الإكراه الدينيّ
والعقائديّ أو
الاجتماعيّ من أيّ
جهة كانت)

يُمكن لهذه الخلافات أن تشكّل نقطة ضعف، وذلك لأنّها تجسّد غياب الاتّفاق والقدرة على عمل مشترك في إطار مرجعيّة مشتركة. بل يصبح هذا الضعف قاتلاً إن احتكمت القوى في المجتمع العربيّ الفلسطينيّ لتحوّلات المحيط العربيّ ونشوء إسلام سياسيّ عنيف أو مؤدلج على نحو يتجاوز فيه المجتمع المحليّ ومصالحه ورؤاه صوب عقيدة شموليّة ترى مركزها في مواقع أخرى وتستمدّ منها فكرتها وممارستها العمليّة، مثل حركة الإخوان المسلمين في الجوار، أو دولة الخلافة الإسلاميّة وفق داعش، أو الإمارات الإسلاميّة وفق حركة النصرة في سوريا. يـكـن تحاشي هذا الخطر بواسطة تعميق ثقافة التعدّدية. والثقافة التعدّدية ضرورة من أجل البناء الداخليّ على أساس حقّ وشرعيّة كلّ القوى في الوجود والعمل وفق مقتضيات المنظومة الديمقراطيّة، ولا سيّما آليّات تصريف الاختلاف والخلاف بالحوار والنقاش. وهي تعدّديّة مطلوبة، أيضاً، لمواجهة الصراع الإسرائيليّ- الفلسطينيّ ولتطوير حلول تأخذ في الاعتبار حقوق ومصالح الآخر والمختلف، ولا تبني على مفاهيم القهر والإخضاع. تلك ثقافة سياسيّة متقدّمة تكون ردّنا الأخلاقيّ ونقطة القوّة التي نتمتّع بها أمام كلّ التحديات. مَهْمَا يـكـن الاختلاف، فإنّ فريق العمل على التقرير يرى إمكانيّة الحيلولة دون تحوُّله إلى عائق أمام الاتّفاق على قضايا عامّة وأهداف مشتركة في المدى المتوسّط أو القصير، علماً بأنّ مثل هذه الإمكانيّة واردة وهي حاصلة تماماً الآن. فالاختلافات في التصرّوات أو الروايات الكبرى للقوى التي تؤلّف المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل تحوّل دون حصول تعاون أو شراكات جيّدة فاعلة في الأمور الأوليّة مثل إنجاح نشاط نضاليّ مشترك.

**الثقافة التعدّدية
ضرورة من أجل
البناء الداخليّ
على أساس
حقّ وشرعيّة
كلّ القوى في
الوجود والعمل
وفق مقتضيات
المنظومة
الديمقراطيّة،
ولا سيّما
آليّات تصريف
الاختلاف
والخلاف بالحوار
والنقاش**



متطلّبات
تمهيديّة للعمل
الإستراتيجي

في التحوُّل من تحديد الخيارات الإستراتيجية وأهدافها العينية إلى تحديد السياسات والوسائل الإستراتيجية، علينا أن نجتاز بنجاح اختبار الانتقال العمليّ من السؤال "ما الذي يجب عمله؟" إلى السؤال "كيف يمكن القيام به بالصورة الأفضل؟" وهو سؤال تنبغي الإجابة عليه في كلِّ مرّة من جديد من خلال الهيئات الجامعة أو المرجعية الإستراتيجية التي نوصي ببنائها. نفترض أنّ القيام بفعل إستراتيجيّ جماعيّ سيتطلّب اعتمادَ سلسلة من الإستراتيجيات المتكاملة الساعية مجتمعةً إلى تحقيق الأهداف على اختلاف مستوياتها. والإستراتيجيات هي تلك الآليات التي تتيح للعرب الفلسطينيين في إسرائيل استثمار مواردهم بالشكل الأنجع لتحقيق الأهداف المرسومة. وهنا نقترح أن يُرى إلى استخدام الإستراتيجيات بعد الدراسة والاختبار دون أيّ عشوائية أو ارتجال، مع الإبقاء على مرونة تسمح باستبدال ما ثبت قصوره بإستراتيجيات ثبتت فاعليّتها. المهمّ الحفاظ على التكامل بين ما يجري اعتماده منها.

تشكيل "المرجعية الإستراتيجية"

يفترض التقرير أنّ التخطيط الإستراتيجيّ الذي ينبغي أن يتبع التفكير الإستراتيجيّ وتحقيق أيّ هدف من الأهداف الإستراتيجية، مهماً يكن بسيطاً، مشروط بالكامل بتحقيق نوع من "المرجعية الإستراتيجية" التي تناولناها في باب الأهداف "الإرادة الجامعة المعقولة". وهذا يعني أنّ كلّ الخلافات في وجهات النظر والعقائد ينبغي ألاّ تمنع العرب الفلسطينيين في إسرائيل من التنسيق والتعاون وتحقيق شراكات عمل ونضال حول نقاط متفق عليها. وهو متطلّب أساسيّ إستراتيجيّ مسبق، لا يمكن أن تكون هناك إستراتيجية وطنية بدونه.

في التحوُّل من
تحديد الخيارات
الإستراتيجية
وأهدافها العينية
إلى تحديد
السياسات
والوسائل
الإستراتيجية،
علينا أن نجتاز
بنجاح اختبار
الانتقال العمليّ
من السؤال
"ما الذي يجب
عمله؟" إلى
السؤال "كيف
يمكن القيام
به بالصورة
الأفضل؟"

ولا نفترض هنا وجود إجماع تفصيلي على كل صغيرة وكبيرة، ولا اندماج التيارات في جسم واحد، بل أن يُحقّق العرب الفلسطينيون في إسرائيل اتفاقًا على آليات تصريف الخلافات واتخاذ القرارات وتطبيقها؛ أي تحقيق مستوى كافٍ من 'المرجعية الإستراتيجية' للقيام بعمل إستراتيجي منسق. وهو أمر مشروط باعتماد آليات ديمقراطية في بناء العلاقات الداخلية بين العرب الفلسطينيين في إسرائيل. هنا، تكفّ الديمقراطية عن كونها آلية أو فكرة أو نظامًا، وتغدو شرطًا لتحقيق القدرة على الفعل الإستراتيجي. وهذا ما فصلنا كيفية تحقيقه في بند الأهداف القصيرة المدى.

كلّ الخلافات
في وجهات النظر
والعقائد ينبغي
ألا تمنع العرب
الفلسطينيين
في إسرائيل
من التنسيق

والتعاون
وتحقيق شراكات
عمل ونضال
حول نقاط متفق
عليها. وهو
متطلب أساسي
إستراتيجي
مسبق، لا يمكن
أن تكون هناك
إستراتيجية
وطنية بدونه

الاحتياجات المشتركة

ثمة شرط آخر لحصول الفعل الإستراتيجي لا يقل أهمية، هو تحديد المصالح والاحتياجات التي يُراد العمل عليها ولأجلها. يرى فريق العمل على التقرير أهمية أن يجري ذلك من خلال إعادة بناء خارطة الاحتياجات والمصالح من خلال حوار للقوى الفاعلة جميعها مع الناس في بلداتهم ومؤسساتهم وأطُرهم. وهو شرط يحول دون تغييب الجمهور أو القفز فوق احتياجاته ومصالحه الحقيقية. أمّا الطريق إلى ذلك، فقد تكون باعتماد آليات مجرّبة علمية يقودها مهنيون، مثل استطلاعات الرأي والمؤتمرات والجموعات البؤرية والمسوح الميدانية والأبحاث. وعلينا الانتباه إلى حقيقة وجود قطاعات مختلفة ذات مصالح مختلفة، وهو ما يستدعي من الفعل الإستراتيجي إيجاد نقاط التقاطع الصحيحة بينها.

سلم أولويات

ثمة عمل تمهيدي آخر يتصل بما جاء في البند 2، هو بناء سلم أولويات استنادًا إلى خارطة الاحتياجات التي جرى تحديدها. ذلك إجراء هام لتوظيف القدرات والموارد في دفع القضايا الأهم بالنسبة للجمهور. وهو شرط ضروري للحيلولة دون هدر

الموارد النضاليّة، وفعل إستراتيجيّ هامّ في ضوء حصول هدر كبير للموارد الإستراتيجيّة في صراعات الداخل، أو نزالات من أجل قضايا ثانويّة أو غير ذات أهميّة للعرب الفلسطينيين في إسرائيل، وفي ضوء وجود موارد وقدرات محدودة ينبغي الحرص على استثمارها والإفادة منها.

من المفروض أن يسعى التفكير الإستراتيجيّ إلى تحديد نقاط الاتّفاق ونقاط الاختلاف بين القوى الفاعلة في المجتمع، تهيّدًا لبناء خطط عمل حول المتّفق عليه مَهْمَا كان محدودًا، في المرحلة الثانية.

من المفروض أن
يسعى التفكير
الإستراتيجيّ
إلى تحديد نقاط
الاتّفاق ونقاط
الاختلاف بين
القوى الفاعلة
في المجتمع، تهيّدًا
لبناء خطط عمل
حول المتّفق
عليه مَهْمَا كان
محدودًا



نقاط مفصليّة
أمام المرجعيّة
الإستراتيجيّة

المبنى الاجتماعي

يرى فريق العمل أهميّة خاصّة إلى إدراك ما في المبنى الاجتماعي لمجتمعنا من معيقات تُحوّل دون الانتقال إلى فعل سياسيّ إستراتيجي. وأوّل هذه المعوقات هي البنية الاجتماعيّة البطركيّة وميلها في العقود الأخيرة إلى نزعة محافظة جديدة تضخّها أفكار "الإسلام السياسي" المحليّة والوافدة، ولا سيّما في ما يتعلّق بالمرأة ومكانتها وبالنوع الاجتماعيّ عمومًا. فالبدايات الواعدة لتحرّر المرأة وشيوع خطاب النوع الاجتماعيّ وتمكين المرأة وضمن مشاركتها في العمليّة الاجتماعيّة من كلّ باب ممكن، التي شهدناها في الثمانينيّات مثلًا، انكفأت إلى خطاب دينيّ واجتماعيّ يخصّص للمرأة وظائف اجتماعيّة محدّدة، ولا سيّما في النضالات الشعبيّة حيث تُصرّ القوى الإسلاميّة على الفصل بين النساء والرجال بدعوى أحكام الشريعة ومقتضياتها. إنّ تعزيز مثل هذا الاتجاه يشكّل معيقًا جدّيًا أمام إمكانيّة الاستفادة من تجربة الفعل الإستراتيجيّ الجماعيّ.

وفي السياق نفسه، نشير بقلق إلى تعزيز النظم الكمولتيّة والعائليّة والأنماط الطائفية في الخطاب والعمل السياسيّين والعلاقات الاجتماعيّة، وهو ما يُضعف البنية الجماعيّة للمجتمع وتشكيل نوع من الإرادة الجامعة، ولا سيّما أنّ الشحن الحاصل بين هذه المركّبات في مجتمعاتنا يخلّف توترات ومشاحنات وعنفاً تكرّس كلّها التفكّك وتُشيع أجواءً غير مُريحة للتعاون والتنسيق أو أيّ عمل إستراتيجيّ مؤثّر.

والأمر ذاته يُقال بشأن الفرز الطبقيّ والمناطقّي القائم في مجتمعنا، وما ينتج عن ذلك من مشاعر غبن أو استعلاء أو

يرى فريق
العمل أهميّة
خاصّة إلى إدراك
ما في المبنى
الاجتماعي
لمجتمعنا من
معيقات تُحوّل
دون الانتقال إلى
فعل سياسيّ
إستراتيجي.
وأوّل هذه
المعيقات هي
البنية الاجتماعيّة
البطركيّة وميلها
في العقود
الأخيرة إلى
نزعة محافظة
جديدة تضخّها
أفكار "الإسلام
السياسي"
المحليّة والوافدة،
ولا سيّما في ما
يتعلّق بالمرأة
ومكانتها
وبالنوع
الاجتماعيّ عمومًا

اغتراب بين فئات المجتمع ومكوّناته. وهي مشاعر تُعيق بدورها العمل المشترك والفكر الجامع لأطياف المجتمع.

النضال المشترك / المنفصل

سيكون على "المرجعية الإستراتيجية" أن تحسم هذا الأمر. وتوصيتنا. بناء على نقاشاتنا وعلى التجربة في الحقل. أنّ الشكّلين من الشراكة العربيّة - اليهوديّة، ومن الفعل المنفصل، هما شكّلان جديران بالاعتماد، وأنّ السؤال هو مدى جدوى هذا أو ذاك في هذه القضية أو تلك. بل إنّنا، في ضوء ما نتبيّنه من وضوح المستقبل لجهة الإبقاء على العيش المشترك في معظم السيناريوهات وضمن كلّ تسوية، لا بدّ لنا من التفكير الجديّ في خيار اعتماد الشراكة كإستراتيجية أساسيّة لتوكيد إمكانيّة العيش المشترك والعمل المشترك والإنتاج المشترك والمستقبل المشترك. وهو أمر من مسؤوليّة العرب واليهود على حدّ سواء، ومن قبيل تحمّل المسؤوليّة عن المستقبل المراد إنتاجه من خلال تفكيك نظام الامتيازات المتوقّرة للمجتمع اليهودي، وهو ما يجعل من مفهوم الشراكة هنا مفهومًا مُغيّرًا لما اعتدنا عليه حتّى الآن. ومن نافل القول أنّ مصالحنا وأهدافنا كجماعة تتطابق وتتلاقى مع مصالح وأفكار وعقائد قطاعات في المجتمع اليهودي.

أنّ الشكّلين من
الشراكة العربيّة
- اليهوديّة،
ومن الفعل
المنفصل، هما
شكّلان جديران
بالاعتماد، وأنّ
السؤال هو
مدى جدوى هذا
أو ذاك في هذه
القضية أو تلك

في ظلّ الوقائع والتطوّرات، من انسداد الأفق السياسيّ القائم على الفصل بين الشعبين، وفي ظلّ استحالة الفصل إلا بالترانسفير، مع افتراض أنّ يهود وعربًا سيعيشون في الحيّز ذاته قبل حصول أيّ تسوية وبعده، لأنّ السيولة السياسيّة في المنطقة وصلت إلى حدود دمويّة غير مسبوقة، لأنّنا نرفض مبدأ الاقتلاع أو التطهير العرقيّ من أيّ طرف، قد لا تطلّ الشراكة اليهوديّة العربيّة آليّة للتغيير، بل هي غاية التغيير المرغوب. وهذا ما قد يفترض التوجّه إلى الصراع بصورة مُفتحة على المسألة اليهوديّة وحقّ الجماعة اليهوديّة ورؤيتها من خلال المعايير ذاتها التي نعتدها في النظر إلى أنفسنا وحقوقنا. بل قد يكون التغيير كامنًا في ثوريّة تسعى إلى تكريس مبادئ

العيش المشترك والنّديّ المتكافئ كغاية لنا نحولها إلى ممارسة في خلفيّة التفكير والفعل الإستراتيجيّين.

الإعلام والتسويق والتّحشيد

السؤال الذي ينبغي أن يطرحه مجتمعنا هنا هو: كيف نحول تفوّق قضيتنا العادلة كمجتمع مضطهد وعُرصة للقهر والتمييز والإقصاء وللغبن التاريخيّ إلى قوّة تأثير لجهة تغيير الواقع وتحقيق أهدافنا الإستراتيجيّة؟ ذاك سؤال يأخذنا إلى مضمون روايتنا ومشروعنا السياسيّ وكيفيّة عرضهما أو تسويقيهما أو التعبير عنهما. وعلينا إدارة هذه الأسئلة والإجابة عنها بارتباط وثيق مع حسابات الربح والخسارة في حرب الروايات! ويكتسب مفهوم حرب الروايات -الحرب الكلاميّة أو الحرب الدعائيّة- أهميّة خاصّة لسببين: الأوّل - لأننا في الزمن الإعلاميّ القائم على الصور والتمثيلات والسبق الإعلاميّ. الثاني - لأنّ العرب الفلسطينيين في إسرائيل هم أصحاب قضية عادلة مقابل التفوّق في القوّة الذي تتمتع به الأكثرية اليهوديّة التي تنفرد بالسلطة وأدواتها وبمقدرات الدولة.

يتطلّب الأمر، في وجه آخر منه، خوَصاً في تفاصيل وجزئيات تتصل بالعلاقة بوسائل الإعلام وبطبيعة التعامل معها وهويّة الجهة المسؤولة عن بناء خطّة إعلاميّة متكاملة. ويترك هذا الأمر وغيره لخيارات تفصيليّة تحددها المرجعيّة الإستراتيجيّة بعد بنائها. ونفترض أنّ مجموعات الهدف للحملة الإعلاميّة قد تتغيّر وفق الحاجة؛ إذ قد تكون المجتمع العربيّ الفلسطينيّ ذاته، أو المجتمع اليهوديّ وصانع القرار في الدولة، أو المحافل الدوليّة أو دولة بعينها، أو العالم العربيّ عمومًا أو دولة بعينها، أو كلّ هذه الجهات مجتمعةً. وهنا تبرز الحاجة إلى تطوير مهارات العمل مقابل المحافل الدوليّة والإقليميّة، أيضًا، وليس فقط في الساحة الإسرائيليّة كجزء من السعي للتأثير وكجزء من تقاطعات السياسة والمصالح في الوقت الراهن.

يرى فريق العمل ضرورة الانفتاح على الدمج الخلاق بين خيارات وإستراتيجيات عديدة. فقد سبق لنا أن أشرنا إلى النقاشات في المجتمع الفلسطيني حول جدوى المشاركة في الانتخابات البرلمانية مقابل جدوى مقاطعتها، جدوى المشاركة في السلطة التشريعية أو مقاطعتها. وهو محور إستراتيجي ينبغي البت فيه وعدم إهماله أو تركه للزمن أو لبدأ أن ما كان هو ما سيكون. فقد تكون هناك حاجة إلى إعادة نظر شاملة في هذه المسألة لجهة استبدال المشاركة بالمقاطعة، أو إعادة بناء المشاركة من جديد على نحو يضمن المزيد من الفاعلية والتأثير (كما في حال إقامة القاعة المشتركة) بروح ما تحدده المرجعية الإستراتيجية من أهداف مرحلية أو بعيدة المدى. وهنا لا تكون المقاطعة مجرد موقف ضميري أو مزاودة على الأحزاب المشاركة في الانتخابات البرلمانية، بل فكرة جديرة وشرعية تُدرس كخيار إستراتيجي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل، لا مجرد إرهابات ثانوية تُطرح عشية كل انتخابات.

طبيعة النضال

قد يكون من الواجب مع مرور الزمن مناقشة أمر طبيعة النضال في مستويين.

أولاً. في مستوى أشكاله وتجاوُز ما تعودنا عليه من بيان للصحافة وتظاهرة واعتصام وإضراب إلى أشكال أخرى تحفل بها التجارب الإنسانية والأدبيات التي تُعنى بالنضال والتغيير الاجتماعي والسياسي.

ثانياً. في مستوى طبيعة هذا النضال والنزوع نحو تطوير أشكال المقاومة اللا عنيفة كخيار إستراتيجي نهائي، وهو ما تحتمه شروط الحالة. فالنضال من داخل خيار المواطنة يستدعي تحمّل مسؤولية إستراتيجية تتعدى الموقف السجالي مع السلطة أو الأكرية اليهودية إلى موقف عملي مؤثر. ونفترض أن وجودنا ضمن حالة صراع وتصعيد من حين لحين يضطرنا إلى توكيد نضالنا السلمي الذي يستهدف تطوير مكانتنا وحياتنا ضمن الشرط السياسي لا خارجه.

قد تكون هناك
حاجة إلى إعادة
نظر شاملة في
هذه المسألة لجهة
استبدال المشاركة
بالمقاطعة،
أو إعادة بناء
المشاركة من جديد
على نحو يضمن
المزيد من الفاعلية
والتأثير (كما في
حال إقامة القاعة
المشتركة) بروح ما
تحدده المرجعية
الإستراتيجية من
أهداف مرحلية
أو بعيدة المدى

فك الارتباط بمشاريع عنف واستبداد خارجيّة:

من خصائص السياسة العربيّة الفلسطينيّة داخل إسرائيل أنّها ارتبطت من حين لحين بمركز عربيّ أو بوصاية أيديولوجيّة خارجيّة؛ أو أنّها استطلّت بمشروع خارجيّ مثل العروبة أو المعسكر الاشتراكيّ أو الإسلام السياسيّ. وقد شكّل الأمر في بعض أشكاله ارتباطاً بدكتاتور، أو بمشروع استبداد وأنظمة أمنيّة. نُقِرَ بأهميّة التواصل مع المحيط العربيّ والمحيط الإسلاميّ، ومع ما يحصل فيهما ويتطوّر من أفكار ونماذج مُشرقة ديمقراطيّة تحرّريّة، وهو ارتباط وتواصل إنسانيّ وثقافيّ حفظته المواثيق الدوليّة. ومع هذا، يرى فريق العمل إلى الضرر الكبير في الارتباط بمشاريع شموليّة ترفض اليهود وإسرائيل من حيث المبدأ وتتعامل معهم بعنصريّة مضادّة. ويرى فريق العمل ضرورة الامتناع عن الربط بين نضالاتنا هنا في إطار توجّهات مدروسة ومحسوبة، والعنف الواقع على إسرائيل كدولة أو مواطنين من خارج الحدود. بصرف النظر عن أسبابه .. هناك ضرورة إلى فك الارتباط بعنف كهذا والانتباه إلى الضرر الذي يلحقه بقضيتنا ونضالاتنا العادلة. بل يرى فريق العمل أهميّة أن يتمّ الاشتباك السياسيّ والفكريّ والأخلاقيّ بالمسألة اليهوديّة في كلّ تفكير أو تخطيط إستراتيجيّ مستقبليّ، معيرين الانتباه لعدم الوقوع في شرك الهيمنة الصهيونيّة أو التساهل مع الفكر العنصريّ الفوقيّ المهيمن في إسرائيل اليوم. يُترك الأمر للمرجعيّة الإستراتيجيّة التي نوصي بتشكيلها للبتّ في مثل هذه المسائل ضمن أطروحات واجتهادات متكاملة تنبع من إرادة العرب الفلسطينيّين وتطلّعاتهم.

نُقِرَ بأهميّة
التواصل مع
المحيط العربيّ
والمحيط
الإسلاميّ،
ومع ما يحصل
فيهما ويتطوّر
من أفكار
ونماذج مُشرقة
ديمقراطيّة
تحرّريّة، وهو
ارتباط وتواصل
إنسانيّ وثقافيّ
حفظته المواثيق
الدوليّة.